



جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

مساهمة تطبيق معايير بازل 3 في تنمية الودائع المصرفية
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة
٢٠٢٣-٢٠٠٤

بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل
شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية

كتب بواسطة

حوراء حسين قاسم الشمري

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

أمير علي خليل الموسوي

٢٠٢٤ م

١٤٤٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا
وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)

صدق الله العلي العظيم

[القصص: ١٤]

إقرار المشرف
العلمي

اشهد أن إعداد البحث الموسوم (مساهمة تطبيق معايير بازل في تنمية الودائع المصرفية) والذي تقدمت بها الطالبة (حوراء حسين قاسم) قد جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

أ.م.د. أمير علي خليل الموسوي

توصية السيد رئيس
القسم

بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح هذه البحث للمناقشة .

أ.م.د. حيدر عباس الجنابي

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

2024 / 12 / 3

أ.م.د. مصطفى فراس حيدر
مقرر القسم

إقرار الخبير اللغوي

أقر بان البحث الموسوم (مساهمة تطبيق معايير بازل 3 في تنمية الودائع المصرفية) المقدمة من قبل الطالبة (حوراء حسين قاسم) قسم العلوم المالية والمصرفية قد جرت مراجعته من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبح ذو اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية... ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي

م. د. صلاح مهدي جابر

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

٢٠٢٤ / /

أقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة، الموقعون أدناه أطلعنا على البحث الموسوم ب (مساهمة تطبيق معايير بازل 3 في تنمية الودائع المصرفية) وقد ناقشنا الطالبة (حوراء حسين قاسم) في محتوياته وفيما له علاقة به ، وجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الدبلوم في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (امتياز)



أ.م.د. نور صلاح عبد النبي

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء


عضوا ومشرفا

أ.م.د أمير علي خليل الموسوي

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء


عضوا

م.د. محمد عبد الأمير عطية

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المقوم العلمي والخبير اللغوي ببحث الدبلوم / قسم / العلوم المالية
والمصرفية للطالبة (حوراء حسين قاسم) الموسوم بـ (مساهمة تطبيق معايير بازل 3 في
تنمية الودائع المصرفية) اشرح هذا البحث للمناقشة .

أ.د. علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

أ.م.د. هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الاهداء

الى معلم البشرية الأول مدينة العلم ومخرج الأمة من الظلمات الى النور نبينا
محمد صل الله عليه واله الطيبين الطاهرين..

الى من قال سبحانه وتعالى فيهم [واخفض لهما جناح الذل من الرحمة]
والدي ووالدي اطل الله عمرهما في صحة وعافية..

الى من لا تحلو الحياة الا بوجودهم عائلتي الصغيرة التي شاركتني صعب
الرحلة ويسرت لي سبل الراحة زوجي واطفالي قرة عيني..

الى من شد الله بهم عضدي اخوتي حفظهم الله..

والمؤنسات الغاليات دعامة روحي أخواتي..

الى كل من مد لي يد العون وساندني ولو بكلمة تشجيع..

الى كل من يتمنى لي الخير ويذكرني بدعوة في ظهر الغيب من الاهل والأصدقاء

هـ البادث

اهدي ثمرة جهدي هذا ...

الشكر والتقدير

الحمد لله والحمد حقه حمداً متواتراً متوالياً مُتسقاً الحمد لله حمداً يوافي نعمته فلولا معية الله ما تحركت حركة، ولا تقدمت خطوة، ولا فهمت معلومة، وأن من أعظم أسباب بقاء النعم ونمائها نسيها لله. والصلاة والسلام على من ارسله الله رحمة للعالمين محمد واله الطيبين الطاهرين. يطيب لي ان اتقدم بالشكر والامتنان لكل من كان له الفضل بعد الله في اتمام عملي هذا وأخص بالشكر السيد المشرف الأستاذ المساعد الدكتور امير علي خليل الموسوي لدعمه المتواصل وملاحظته القيمة ومتابعته المستمرة وسعة صدره جزاه الله عني خير الجزاء له مني خالص الامتنان والتقدير ولا انسى من فائق شكري وتقديري الأخت الموفقة بالتواضع وحسن الخلق الأستاذة سارة حسن لما قدمته من نصح ومشورة ، كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد والى قسم العلوم المالية والمصرفية كما اشكر جميع اساتذة مرحلة الدبلوم لطيب أثرهم وورقي اخلاقهم وما اغنوني به من معرفة راجية لهم كل التوفيق والسداد، وأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة الفضلاء لتحملهم عناء قراءة البحث ومناقشته والشكر موصول لكل من ساعدني في انجاز هذا البحث ومن الله التوفيق

الباحث

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان مدى تأثير تطبيق معايير بازل 3 في تعزيز قدرة المصارف على تحمل الصدمات المالية وزيادة مرونتها في مواجهة المخاطر المختلفة ما يعزز ثقة المودعين والمستثمرين في التعامل مع المصارف ومن ثم تعظيم حجم الودائع المصرفية، لذا تضمن البحث عينة عشوائية من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية شملت كل من (مصرف التجاري العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط التجاري) وتم قياس تأثير التزامها بتطبيق معايير بازل الأخيرة المعمول بها حالياً على النمو في حجم التعامل المصرفي الذي يظهر بشكل زيادة في حجم الودائع المصرفية لديها ، اذ تم اعتماد نماذج التحليل المالي للبيانات لقياس نسب مؤشرات بازل 3 ونسب النمو في حجم الودائع المصرفية باستخدام برنامج *Excel* ومن ثم استعمال نموذج الانحدار المتعدد لتحليل علاقة الأثر واختبار الفرضيات وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي *Spss*، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة اثر لاستخدام معايير بازل3 في تعزيز نمو حجم الودائع المصرفية ، اما اهم ما أوصى به البحث هو العمل على تحقيق التوافق بين تطبيق المعايير وتحقيق الربحية كون المبالغة في الالتزام بمعايير كفاية رأس المال يعد من محددات ربحية المصارف ، كما أوصى البحث المصارف الى تبني الإفصاح عن متانتها المالية وحصانتها الرقابية كاستراتيجية لجذب العملاء عن طريق تعريفهم بمزايا المصرف .

الكلمات المفتاحية (المخاطر المصرفية، الرقابة المصرفية، اتفاقية بازل، الودائع المصرفية)

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	١
ب	الإهداء	٢
ج	الشكر والتقدير	٣
د	المستخلص	٤
هـ. و	قائمة المحتويات	٥
ز	قائمة الجداول	٦
ز	قائمة الاشكال	٧
١	المقدمة	٨
٣-٢	الفصل الاول: المنهجية البحث والدراسات سابقة	
٢	المبحث الاول: منهجية الدراسة	٩
٢	اولا: مشكلة الدراسة	١٠
٢	ثانيا: اهمية الدراسة	١١
٢	ثالثا: أهداف الدراسة	١٢
٣	رابعا: فرضية الدراسة	١٣
٣	خامسا: الحدود الزمانية والمكانية	١٤
٣	سادسا: الأساليب المستخدمة في الدراسة	١٥
١٠-٤	المبحث الثاني : دراسات سابقة	١٥
١٠-٤	دراسات سابقة	١٦
٣٩-١١	الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة	
١١	المبحث الاول: الاطار العام لاتفاقية بازل ٣	١٧
١١	تمهيد	١٨
١٦-١٢	أولا: إدارة المخاطر المصرفية ومفهوم اتفاقية بازل	١٩
٢٠-١٧	ثانيا : التطور التاريخي لا تفاقية بازل للرقابة المصرفية	٢١
٢١	ثالثا: اهداف لجنة بازل	٢٢
٢٤-٢١	رابعا: مقررات بازل ٣	٢٣
٢٦-٢٥	خامسا: أوجه التشابه والاختلاف بين معايير بازل ٢ ومعايير بازل ٣	٢٤
٢٧-٢٦	سادسا: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل ٣	٢٥
٢٨-٢٧	سابعا : تأثير مقررات بازل ٣ على النظام المصرفي	٢٦

٢٩	المبحث الثاني: الاطار العام للودائع المصرفية	٢٧
٢٩	توطئة	٢٨
٢٩	أولا : نشأة ومفهوم الودائع المصرفية	٢٩
٣١-٣٠	ثانيا: أهمية الودائع المصرفية	٣٠
٣٢	ثالثا: أنواع الودائع المصرفية	٣١
٣٣	رابعا: العوامل المؤثرة في تنمية واستقطاب الودائع	٣٢
٣٤	خامسا: أسباب عدم استقرار الودائع المصرفية	٣٣
٣٥	سادسا: استراتيجيات جذب الودائع المصرفية	٣٤
٣٦	سابعا: مساهمة كفاية رأس المال ومعايير بازل ٣ في حماية حقوق المودعين	٣٥
٣٨-٣٧	ثامنا: أهمية رأس المال بالنسبة للمصرف والمودعين والجهات الرقابية	٣٦
٣٩	تاسعا: شركات ضمان الائتمان ودورها في حماية حقوق المودعين والمستثمرين	٣٧
٦٣-٤٠	الفصل الثالث : الاطار التطبيقي للدراسة	٣٨
٤٠	تمهيد	٣٩
٤٠	المبحث الاول: التحليل المالي	٤٠
٤٣-٤٠	أولا: تحليل مؤشر كفاية راس المال	٤١
٤٧-٤٤	ثانيا: تحليل مؤشر السيولة المصرفية	٤٢
٥٠-٤٨	ثالثا: تحليل مؤشر الرافعة المالية	٤٣
٥٤-٥١	رابعا: تحليل نمو حجم الودائع المصرفية	٤٤
٦٣-٥٥	المبحث الثاني: تحليل علاقة الأثر واختبار الفرضيات	٤٥
٦٢-٦١	اولا: تحليل اختبار الفرضيات الرئيسية على لمصارف عينة الدراسة	٤٦
٦٣	ثانيا: ملخص اختبار الفرضيات	٤٧
٦٦-٦٤	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	٤٨
٦٥-٦٤	اولا: المبحث الأول الاستنتاجات	٤٩
٦٦	ثانيا: المبحث الثاني التوصيات	٥٠
٧٢-٦٧	ثالثا: قائمة المصادر	٥١
	رابعا : الملاحق	٥٢

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٦-١٥	أنواع المخاطر المصرفية	١
٢٦-٢٥	أوجه التشابه والاختلاف بين معايير بازل ٢ ومعايير بازل ٣	٢
٤١	تحليل مؤشر كفاية رأس المال	٣
٤٥-٤٤	تحليل مؤشر السيولة المصرفية	٤
٤٨	تحليل مؤشر الرافعة المالية	٥
٥٢-٥١	تحليل مؤشر نمو حجم الودائع المصرفية	٦
٥٦	اختبار الفروض لمصرف التجاري العراقي	٧
٥٧	اختبار الفروض لمصرف الاهلي العراقي	٨
٥٨	اختبار الفروض لمصرف الاستثمار العراقي	٩
٥٩	اختبار الفروض لمصرف الائتمان العراقي	١٠
٦٠	اختبار الفروض لمصرف الخليج التجاري	١١
٦١	اختبار الفروض لمصرف الشرق الأوسط التجاري	١٢
٦٣	ملخص اختبار الفروض للمصارف عينة الدراسة	١٣

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٢٤	اطار عمل بازل ٣	١
٤٣	متوسط نسبة كفاية رأس المال لمصارف العينة	٢
٤٧	متوسط نسبة السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة	٣
٥٠	متوسط نسبة الرافعة المالية للمصارف عينة الدراسة	٤
٥٤	متوسط النمو في حجم الودائع المصرفية للمصارف عينة الدراسة	٥

المقدمة

تعد الودائع بمختلف أنواعها اهم مصادر التمويل التي يعتمد عليها القطاع المصرفي والحجر الاساس لقيام المصارف التجارية بمزاولة أنشطتها المختلفة ، ومن جهة أخرى فأن الودائع افضل الأوعية الادخارية للأفراد وأكثرها امانا للحفاظ على أموالهم ، وبما ان نشاط المصارف هو النواة الأولى لنمو النشاط الاقتصادي والمحرك الحيوي لعملياته وهو معتمد بشكل كبير على الودائع لذا أصبحت عملية جذب الودائع الوظيفة الأولى التي يستحيل ان تقوم وتستقر اعمال البنوك التجارية من دونها كونها المصدر الرئيس لتيسير اعمالها واستثماراتها ومن ثم انعكاس تأثير هذه الأنشطة في الاقتصاد بصورة عامة ، الا ان التغيرات المتسارعة وما مر به العالم من مشاكل وازمات مالية كانت مشكلات القطاع المصرفي قاسما مشتركا بينها وفي ظل تصاعد المخاطر والازمات التي رافقت عمليات التدويل والانفتاح الاقتصادي والعولمة كانت هناك سهولة في انتقال الازمة عبر العالم ، وبدأ التخوف من التعامل المصرفي ، وتقلص حجم الودائع لدى المصارف ما اثر سلبا في الاقتصاد ،لذا استوجب من الجهات الرقابية البحث عن اليات لمواجهة تلك المخاطر وتحجيمها وفي أول خطوة بها الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي ساهمت بدور فعال في تطوير عملية إدارة المخاطر وإزالة المنافسة غير العادلة وتنظيم العمل المصرفي على نطاق عالمي اذ أدت دورا هاما في تعزيز الاستقرار المالي العالمي عن طريق وضع معايير عرفت بمعايير بازل ٣ التي جاءت بعد فشل الأنظمة الاشرافية في الحد من جشع المصارف الذي اسهم بشكل رئيس في الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وتم الاتفاق في معايير بازل ٣ على تحديد متطلبات موحدة لعمل المصارف وحجم رأس مالها و سيولتها المناسبة محاولة بذلك السيطرة على المخاطر وتعزيز الاستقرار المصرفي واستعادة ثقة الافراد بالقطاع المصرفي ومن ثم جذب قدر اكبر من الودائع . لذلك قسم البحث الى أربعة فصول تناول الفصل الأول مبحثين تضمن الأول منهجية البحث وشمل الآخر بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات المبحث اما الفصل الثاني تضمن الإطار النظري للبحث اذ قسم أيضا على مبحثين ضم الأول المتغير المستقل اتفاقية بازل والآخر تناول المتغير التابع الودائع المصرفية بينما مثل الفصل الثالث من البحث الإطار العملي بمبتيه التحليل المالي والتحليل الاحصائي وأخيرا تناول الفصل الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.



المنهجية وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة



المبحث الأول منهجية البحث

أولا / مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ازدياد المخاطر المصرفية و اخفاقات النظام المصرفي في وجود اليات وقائية لتجنبها او للحد منها السبب الذي أدى الى عزوف الافراد عن التعامل والايذاع لدى المصارف مؤثرا بذلك على مجمل النشاط الاقتصادي، لذا يمكن بلورة إشكالية بحثنا في عدد من التساؤلات الجوهرية التي تمثلت بالتالي:

١. هل ساهم تطبيق معايير بازل ٣ للرقابة المصرفية في تقليل المخاطر ونمو الودائع لدى المصارف؟
٢. ما مدى تأثير تطبيق معايير كفاية راس المال والسيولة المصرفية والرافعة المالية التي اقترتها بازل ٣ على نمو حجم الودائع وتعزيز التعامل المصرفي؟

ثانيا / أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الدور الي تؤديه أنظمة الرقابة والاشراف المصرفي في انضباط عمل المصارف الذي يجعل منها طرف أكثر جدارة بثقة المتعاملين وبالتالي توسع حجم التعامل الذي يظهر بشكل زيادة في نمو حجم الودائع لديها منعكسا بآثاره الإيجابية على الاقتصاد لذا تتناول البحث قياس مدى تأثير التزام المصارف بمعايير الرقابة التي اقترتها لجنة بازل عام ٢٠١٠ على نمو حجم الودائع نتيجة لتعزيز عنصر الثقة والأمان.

ثالثا / أهداف البحث

يرمي البحث الى تحقيق جملة من الأهداف تضمنت ما يأتي:

١. التعريف بمفهوم المخاطر المصرفية كونها السبب وراء نشأة الرقابة على المصارف.
٢. الوقوف على مفهوم لجنة بازل وتطورها التاريخي.
٣. التعرف على الإطار الجديد لمعايير كفاية راس المال والسيولة المصرفية والرافعة المالية على وفق بازل ٣.
٤. التعرف على الإطار العام للودائع المصرفية وطرق جذب الودائع.
٥. تحليل العلاقة بين تطبيق معايير بازل ٣ والنمو في حجم الودائع لدى المصارف.

رابعاً / فرضية البحث

H₁: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية

خامساً / الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود الزمانية للبحث امتدت ضمن الإطار الزمني للمدة من ٢٠٠٤ الى عام ٢٠٢٣ اما الحدود المكانية فوق الاختيار على عينة عشوائية بعيدا عن التحيز تكونت هذه العينة من ستة مصارف عراقية وهي من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمت (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان التجاري، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط التجاري، المصرف الأهلي التجاري، مصرف الاستثمار التجاري)

سادساً / الأساليب المستخدمة في البحث

استعملت اساليب عدة في جمع البيانات ومن بين اهم الأساليب:

١. الاعتماد على المكتبات العلمية ذات الاختصاص في جمع الكتب والمصادر المتعلقة بالجانب النظري للبحث.
٢. الاعتماد على الشبكة العنكبوتية وما توفره المكاتب الالكترونية في برامج الانترنت من معلومات وتقارير وكتب ورسائل واطاريح.
٣. اما الجانب التطبيقي للدراسة فتم الاعتماد على التقارير والبيانات السنوية المنشورة من قبل المصارف عينة الدراسة والتي نشرت في موقع سوق العراق للأوراق المالية.
٤. اما اسوب الإحصاء وتحليل البيانات فقد تم استعمال برنامج الاكسيل واحتساب اعلى واقل قيمة والوسط الحسابي على شكل نسب باستخدام المعادلات الخاصة بمتغيرات الدراسة التي تناولها الجانب التطبيقي ثم في البرنامج نفسه تم قراءة المؤشرات على شكل رسم بياني.
٥. تم اختبار علاقة التأثير بين متغيري الدراسة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

تمهيد

يسعى هذا المبحث الى استعراض مختصر لنماذج من الدراسات السابقة التي تناولت عناوين ذات علاقة بمتغيرات البحث الحالي وتقديم خلاصة هذه الدراسات وما توصلت اليه من نتائج وعليه تم عرض الدراسات السابقة على أساس محورين محور يتعلق بالمتغير المستقل (معايير بازل ٣) والآخر يتعلق بالمتغير التابع (تنمية الودائع المصرفية) بصيغة جداول تم الاعتماد على التسلسل التاريخي في عرضها ممثلاً بذلك سرد التراكم المعرفي لمتغيرات الدراسة وكالاتي: -

أولاً - دراسات سابقة تتعلق بالمتغير المستقل معايير بازل ٣

١/ بعض الدراسات العربية

أ - دراسة (ديبك، هاني أحمد، ٢٠١٥)

العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية في فلسطين	عنوان الدراسة
تحليل العوامل المؤثرة في ربحية البنوك ومدى تأثير تطبيق معايير بازل في ربحية البنوك مع التعرف على الاطار الجديد لمعيار كفاية راس المال في بازل ٣	الهدف من الدراسة
تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الاطار النظري والمنهج التحليلي لمعالجة الجوانب التحليلية با لاعتماد على البيانات المنشورة من قبل البنوك التجارية المحلية عينة الدراسة	الأساليب الإحصائية المستخدمة
شملت حدود الدراسة البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين	مجتمع الدراسة
بناء على تحليل النتائج اثبتت الدراسة قبول الفرضية ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ومعدل كفاية راس المال	النتائج التي توصلت اليها الدراسة

ب - دراسة (طلحي، كوثر ٢٠٢٠)

مقررات بازل ٣ كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي _ دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي	عنوان الدراسة
--	---------------

الهدف من الدراسة	بيان مفهوم السلامة المالية بيان المقررات الأساسية لبازل ٣ معرفة وتحديد تأثير تطبيق معايير بازل ٣ في السلامة المالية
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تحليل بيانات التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي البلجيكي في المدة من ٢٠١١ - ٢٠١٨
مجتمع وعينة الدراسة	القطاع المصرفي البلجيكي مجموعة من البنوك
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	اتفاقية بازل ٣ جاءت بمقاربة جديدة للتنظيم الاحترازي اذ اهتمت بالرقابة الاحترازية على المستوى الكلي وغطت المخاطر النظامية التي اهتمتها معايير بازل ٢ ما ساعد على زيادة المتانة والصلابة في النظام المالي ككل

ج - دراسة (الموسوي، لمياء ، ٢٠٢٢)

عنوان الدراسة	تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها بالاستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل ٣
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة الى الوصول الى المنافسة العادلة بين المصارف عن طريق الالتزام بمنظور بازل ٣ كون لجنة بازل ساهمت في الحد من تفاوت متطلبات راس المال بين المصارف وجعل المنافسة عادلة فيما بينها وتوفير السيولة والمصدات الوقائية التي تحافظ على الوضع المالي المستقر للمصارف
الأساليب الإحصائية المستخدمة	اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات وقراءة المؤشرات والنسب المالية التي تناولها الجانب النظري من الدراسة
مجتمع الدراسة	ضم مجتمع الدراسة عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية شملت ١٠ مصارف
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	أظهرت الدراسة ان اغلب المصارف العراقية في السنوات الأخيرة التزمت بنسب كفاية راس المال اعلى بأضعاف من النسب التي اقترتها لجنة بازل وفق معايير بازل ٣ ما كان له اثر سلبي ادى الى انخفاض الربحية الا ان التأثير الإيجابي كان تحقيق الاستقرار المصرفي ما أدى الى استقطاب المزيد من الودائع وعزز سمعة المصرف

٢- بعض الدراسات الأجنبية

أ- دراسة (Gaston & Schumacher 2013)

Bank Liquidity risk and monetary policy Empirical evidence on the liquidity Standards impact of Basel 3 مخاطر السيولة المصرفية والسياسة النقدية دراسة تطبيقه على تأثير معايير السيولة في اتفاقية بازل ٣	عنوان الدراسة
تهدف الدراسة الي قياس تأثير معايير السيولة التي فرضتها اتفاقية بازل ٣ في السياسة النقدية واثر هذا التغير في السياسة النقدية بالإقراض المصرفي	الهدف من الدراسة
الاعتماد على نتائج الانحدار واستخدام التوقعات لقياس تأثير الامتثال للوائح السيولة في السياسة النقدية كما تم ربط انموذج الانحدار بالميزانيات العمومية للمصارف عينة الدراسة لقياس الأثر على المصارف	الأساليب الإحصائية المستخدمة
عينة من المصارف المختلفة الحجم في لوكسمبورج	مجتمع الدراسة
توصلت الدراسة الى ان بازل ٣ سيؤدي الالتزام بمعاييرها الى قطاع مصرفي اكثر قوة وتماسك وقدرة على الصمود ومواجهة الازمات كما ان المصارف صغيرة الحجم ستكون اقل قدرة على حماية محفظة قروضها وقل صمودا في وجه السياسة النقدية الانكماشية مقارنة بالمصارف كبيرة الحجم التي أظهرت قدرة اكبر على مواجهة صدمات السياسة النقدية	النتائج التي توصلت اليها الدراسة

ب - دراسة (Abbas& etal 2022)

The impact of net Stable Funding Ratio (NSFR) Regulation of Basel 3 on Financial Profitability and Stability ;A Case of Asian Islamic Banks تأثير لوائح نسبة صافي التمويل المستقر لاتفاقية بازل ٣ في الربحية المالية والاستقرار حالة المصارف الإسلامية الآسيوية	عنوان الدراسة
البحث عن فعالية معايير بازل ٣ عن طريق ربط نسبة صافي التمويل المستقر بربحية واستقرار البنوك الإسلامية الآسيوية	الهدف من الدراسة
استعمال انموذج GMM لنظام البيانات الديناميكية	الأساليب الإحصائية المستخدمة

مجتمع الدراسة	مجموعة من المصارف الإسلامية ضمت صارف في ٢٠ دولة اسيوية
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	اثبتت جميع نتائج الدراسة لجميع مصارف العينة التأثير الإيجابي لاتفاقية بازل ٣ ونسبة صافي التمويل المستقر في ربحية واستقرار المصارف عينة البحث

ثانيا - بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير التابع (الودائع المصرفية)

١ / الدراسات العربية

أ- دراسة الاعرج وشاهين (٢٠١٢)

عنوان الدراسة	تأثير انشاء نظام ضمان الودائع في استقرار الجهاز المصرفي
الهدف من الدراسة	هدفت الدراسة الى تحليل مدى تأثير نظام ضمان الودائع في استقرار الجهاز المصرفي عن طريق استعراض مسوغات انشاء النظام والعوامل المؤثرة فيه
الأساليب الإحصائية المستخدمة	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الباحث استبانة صممت لغرض الإجابة عن اسئلتها واختبار فرضيتها
مجتمع وعينة الدراسة	وزعت الاستبانة على عينة من المديرين العاملين ونوابهم ومساعدتهم لمجموعة من المصارف في القطاع المصرفي الفلسطيني تم توزيع ٨٧ استبانة واسترجاع ٧٢ نسخة منها
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة وجود إثر كبير وجوهري لأنشاء نظام ضمان الودائع في زيادة درجة الثقة بالجهاز المصرفي ومن ثم استقرار الودائع وجذبها وزيادة مرونة منح الائتمان لدى المصارف

ب- دراسة (مرشد، محمد فايز، ٢٠١٨)

دراسة العوامل المؤثرة في جذب واستقطاب الودائع المصرفية	عنوان الدراسة
تقديم دراسة عملية لإدارات المصارف تساعدهم في رسم سياستهم الموجهة للعملاء فيما يخص حساب الودائع والادخارية معرفة العوامل الأكثر تأثيراً في جذب الودائع المصرفية	الهدف من الدراسة
اعتمد الباحث في هذه الدراسة على توزيع الاستبانة لعملاء المصارف وتم تحليل نتائج الاستبانة المسترجعة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss	الأساليب الإحصائية المستخدمة
عينة من عملاء المصارف التجارية السورية المودعون على وجه الخصوص	مجتمع وعينة الدراسة
أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا للبيانات التعريفية للعملاء في تقييم العمليات والإجراءات وكذلك السياسة التسعيرية وفقا لمهنة العميل وسنوات التعامل بينه وبين المصرف.	النتائج التي توصلت اليها الدراسة

ج- دراسة (ناشور، الهام خزعل ، ٢٠٢١)

تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه	عنوان الدراسة
هدف البحث الى معرفة هيكل الودائع في العراق وبيان اكثر العوامل تأثيراً في نمو حجم الودائع ومعرفة مقدار الودائع وانواعها	الهدف من الدراسة
احتساب النسب المئوية من البيانات المنشورة من قبل المصارف عينة البحث لدى البنك المركزي باستخدام برنامج اكسيل وتحليل حجمها نسبة الى الناتج المحلي	الأساليب الإحصائية المستخدمة

مجتمع وعينة الدراسة	مجموعة من المصارف التجارية العراقية
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	انخفاض مساهمة الودائع المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي ما يثبت صدق الفرضية وذلك بسبب انخفاض الكثافة المصرفية مقارنة بعدد السكان وعدم تناسب الخدمات المصرفية مع التطور الاقتصادي والانفتاح في الاقتصاد العراقي

٢ / بعض الدراسات الأجنبية

أ - دراسة (Mark Egan2015)

عنوان الدراسة	Deposit Competition and Financial Fragility: Evidence from the US Banking Sector المنافسة على الودائع والهشاشة المالية : ادلة من القطاع المصرفي الأمريكي
الهدف من الدراسة	هدفت الدراسة الى تقدير الطلب على الودائع المؤمن عليها والودائع غير المؤمن عليها في المصارف الامريكية بعد تداعيات الازمة المالية العالمية وقياس استجابة المودعين للضائقة المالية في القطاع المصرفي
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تم تطوير وتصميم قاعدة بيانات للقطاع المصرفي في الولايات المتحدة عن طريق جمع البيانات السنوية التي تغطي أكبر المصارف الامريكية في المدة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٣ وقياس نوع الطلب على الودائع في الضائقة المالية وقياس الضائقة لدى المصارف باستخدام فروق مقابضة الائتمان الافتراضية
مجتمع الدراسة	تناولت الدراسة مجموعة من اكبر المصارف الامريكية ضمت ١٦ مصرفا
النتائج التي توصلت اليها الدراسة	تتلخص النتيجة الرئيسية للدراسة في ان الكميات الكبيرة من الودائع غير المؤمنة في المصارف التجارية الامريكية يمكن ان تؤدي الى نظام مصرفي غير مستقر نظرا الى مرونة الودائع في مواجهة الضائقة المالية

ج - دراسة (Hryhorii Skovoroda2018)

<p>Digital Banking Impact on Turkish Deposit Banks تأثير الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك الوداعية Performance التركية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>الهدف من الدراسة هو تحليل تأثير الخدمات المصرفية الرقمية في كفاءة البنوك وادائها في تركيا</p>	<p>الهدف من الدراسة</p>
<p>(DEA) استخدمت الدراسة كأداة تحليلية لتحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>
<p>تم اختيار عينة مكونة من سبعة مصارف وداعية تركية تشكل فيها نسبة الودائع ٧٠% من اجمالي الموارد</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>توصلت الدراسة الى ان الاستثمار في خدمات الودائع المصرفية هو ضرورة استراتيجية بسبب المنافسة الشرسة بين المصارف في تركيا وان جميع المصارف فعالة وتحقق ربحية سواء باستخدام الخدمات الرقمية او من دونها لكن المصارف التي استخدمت التكنولوجيا حققت ميزة تنافسية وحافظت على موقعها وميزتها الاستراتيجية</p>	<p>النتائج التي توصلت اليها الدراسة</p>

ثالثا / مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

١- بحثت الدراسة الحالية في اثر تطبيق معايير بازل ٣ بمؤشراتها (مؤشر كفاية رأس المال ، مؤشر نسبة السيولة ، مؤشر الرافعة المالية) على نمو حجم الودائع في المصارف وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة فلم يطلع الباحث على دراسة ربطت بين متغير معايير بازل ومتغير نمو الودائع المصرفية .

٢- تميزت الدراسة الحالية بتناولها بيانات حديثة تصل الى سنة ٢٠٢٣ وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة .



الإطار النظري للبحث

مساهمة تطبيق معايير بازل III في تنمية الودائع المصرفية

المبحث الأول: الأطار العام لمعايير بازل III وإدارة المخاطر

المبحث الثاني: الأطار العام للودائع المصرفية واستراتيجيات تنميتها



المبحث الأول

معايير بازل ٣ وإدارة المخاطر المصرفية

تمهيد

أدى التطور الاقتصادي لاسيما التطور في الصناعة المصرفية والانفتاح الاقتصادي الى دخول خدمات مصرفية متنوعة اذ عملت المصارف على التنافس في كيفية جذب الزبائن مما زاد العمليات المصرفية تعقيدا وجعلها أكثر عرضة للمخاطر وفي ضل هذه التطورات والأزمات والمنافسة المستمرة ولمواجهة تلك المخاطر أصبح من الضروري ان تضع اللجان الإشرافية إجراءات رقابية على العمل المصرفي محاولة منها لتقليل تأثير هذه المخاطر او السيطرة عليها.

وتعني المخاطر المصرفية (احتمالية انحراف الأنشطة عن الخطط الموضوعة لها في أي مرحلة من مراحلها لان جزء من مخرجات العملية التشغيلية يصعب التنبؤ به بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا هامش نسبي للسيطرة عليه) وقد بدأت المصارف بوضع برامج خاصة لإدارة المخاطر يمكن لهذه البرامج ان تعزز من سلامة العمل المصرفي وتزيد من ثقة التعامل

ومن هنا بدا الاهتمام بمفهوم كفاية رأس المال المصرفي وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ البحث عن أسلوب مناسب لقياس وتقدير حجم راس المال المصرفي الكافي لمواجهة المخاطر ووضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف اذ انطلقت لجنة بازل تحت مسمى (لجنة التنظيمات والاشراف والرقابة المصرفية) واخذت تتطور في معاييرها واجراءاتها وتعديلاتها وصولا الى بازل ٣ سنة ٢٠١٠.

المبحث الأول

معايير بازل ٣ وإدارة المخاطر المصرفية

أولاً / إدارة المخاطر ومفهوم لجنة بازل:

قبل التطرق للجانب الرقابي والإجراءات التي فرضتها لجنة بازل لابد من التعرف على المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي اذ تواجه المصارف عدة مخاطر تعيق انسيابية عملها لا سيما اذا علمنا بأن المخاطرة وكما ورد تعريفها في قاموس وبستر " أنها المجازفة أو التعرض إلى خسارة أو ضرر". (Wegster،1996: 4) وقد اهتمت لجنة بازل بالمخاطر المصرفية بصورة عامة ومخاطر راس المال بصورة خاصة واهم المخاطر المالية التي تناولتها هي:

١ - **مخاطر الائتمان: Credit Risk** تحتل مخاطر الائتمان بعدم قدرة المقترض على الوفاء بتعهد السداد عند تاريخ استحقاق القرض والفوائد بشكل جزئي او كلي أي انها مخاطر عدم السداد.

كما تعرف مخاطر الائتمان بانها عدم قدرة او عدم رغبة العميل المصرفي بالوفاء بالتزاماته وتشمل هذه المخاطر بنود داخل ميزانية المصرف مثل السندات والقروض وتشمل أيضا بنود خارج الميزانية تتمثل بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان. (ما مندي ، ٢٠١٢ : ٢٠٨) وتتحقق مخاطر الائتمان نتيجة لعوامل خارجية وداخلية اذ تضم **العوامل الخارجية** المسببة لخطر الائتمان: (عفانة ، ٢٠١٥ : ١٣٤)

١ - التغيرات السوقية التي تؤثر في المقترض.

٢ - التغير في الاوضاع الاقتصادية كالدورات الاقتصادية واتجاه الاقتصاد نحو الركود او الانهيار غير المتوقع في الأسواق بالإضافة الى عدة عوامل أخرى قد لا يمكن تجنبها بالتنوع .

اما **العوامل الداخلية** المسببة للخطر الائتماني المصرفي فتضم:

١ - سوء وضعف الإدارة الائتمانية لدى المصرف سواء بسبب عدم الخبرة او عدم وجود التدريب الجيد.

٢- ضعف الاجراءات الرقابية ومتابعة المخاطر لدى مصرف.

٣ - عدم وجود سياسة ائتمانية مناسبة ورشيدة.

٤- عدم القيام بدراسات الجدوى للمشاريع المقترض لها ومعرفة إمكانية نجاح او فشل هذه المشاريع.

٥- ضعف او سوء سياسة التسعير.

ويمكن حصر **مخاطر الائتمان المصرفي** وتقسيمها بحسب مصادرها الى: (مطر ، ٢٠١٦ : ٣٧٣)

١- مخاطر سببها العميل أي تتعلق بطبيعة نشاط العميل وادائه ومركزه المالي.

٢ - مخاطر على مستوى الاقتصاد ككل أي البيئة الاقتصادية والوضع الاقتصادي للدولة التي يعمل فيها المصرف وتضم (مخاطر سياسية، معدلات التضخم، السياسات المالية والنقدية، القوانين والتشريعات، أسعار الفائدة)

٣ - مخاطر على مستوى المصرف وتضم (سياسة التركيز، تنويع المحفظة الائتمانية للقروض، كفاءة إدارة الائتمان).

٢- **مخاطر السيولة - Liquidity Risk:** - تنشأ مخاطر السيولة عند عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل تجاه العميل عند موعد الاستحقاق بسبب نقص في نقدية هذا المصرف، او هي مخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته او تمويل الزيادة في موجوداته مما يعرض المصرف للخسائر. لذا فان مخاطر السيولة تعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة اليها، لأن مفهوم السيولة **Liquidity** - يعني قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين من جانب وتلبية طلبات المقترضين من جانب اخر أي انها مدى وجود رصيد نقدي كافي للعمليات المصرفية المتمثلة بمواجهة إمكانية استدعاء الودائع وطلب القروض من قبل المتعاملين مع المصرف في أي وقت. (الشمري ، ٢٠١٣ : ١١)

أذا يمكن القول ان مخاطر السيولة أيضا تتحقق نتيجة لعوامل داخلية وخارجية وعلى النحو الآتي:

اذ تضم **العوامل الداخلية:** (الخطيب ، ٢٠٠٥ : ١١٣)

١. سوء تخطيط السيولة من حيث اجال الاستحقاق وسوء توزيع الأصول على الاستخدامات في إمكانية التحويل الى ارصدة سائلة.

٢. عدم اتخاذ المصرف للاحتياطات اللازمة لمجابهة التحول المفاجئ للالتزامات العرضية الى التزامات حقيقية يجب الوفاء قيمتها.

اما **العوامل الخارجية** التي تحقق او تسبب خطر السيولة للمصارف فتضم:

١- الازمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

2- او حالة الكساد الاقتصادي الذي يصيب الأسواق وتبعات هذا الركود على المشروعات ما يجعلها تتعثر في سداد التزاماتها المالية تجاه المصرف الدائن عند الاستحقاق.

٣- **مخاطر التشغيل: Operational Risk** - عرفها معهد التمويل الدولي بانها " خطر الخسارة الناتجة عن الإخفاق او الفشل في الإجراءات الداخلية المتبعة من قبل الافراد وإدارة المنظمة او الاحداث الخارجية غير المغطاة باحتياطات رأسمالية مثل مخاطر تغير اسعار الفائدة. (الشمري، ٢٠١٣: ٧٥) وعرفت لجنة (بازل) II المخاطر التشغيلية " بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عمليات غير كفؤه أو فاشلة، للعاملين والأنظمة أو من الأحداث الخارجية " اذ يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية أيضا.

أسباب المخاطر التشغيلية في المصارف فيتمثل بالآتي (سعد، إبراهيم، 2021:211)

أ . استخدام التكنولوجيا والوسائل الالكترونية بشكل متزايد وهذا يمكن ان يساعد على تحويل أي خطأ تشغيلي لمخاطر فشل النظام ككل.

ب .تزايد استخدام المصارف للخدمات الحديثة المعتمدة على الانترنت يجعله عرضة لمخاطر (الاحتيال والقرصنة)

ج .المخاطر الناتجة عن عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية الكبرى ومدى كفاءة الأنظمة الجديدة وقدرتها على الاستمرار.

٤- **مخاطر السوق: Market Risk** - وتسمى أيضا بالمخاطر النظامية كونها تؤثر في جميع القطاع المصرفي او كل المستثمرين من دون استثناء ولايمكن تجنبها بالكامل أي انها غير قابلة للتنوع وتنتج هذه المخاطر عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدورات الاقتصادية في بلد ما. (يوسف ، ٢٠٠٨: ٦) فضلا عن عوامل أخرى تسبب هذه المخاطر أهمها:

من العوامل المسببة لمخاطر السوق والتي تؤثر في قيمة الموجودات المحتفظ بها سنويا (Akkizidis

and Khandelwal, 2008:35)- (Schmitz,2015:27)

١ - تغيير معدل العائد او هامش الربح في حال حصول تضخم السوق

٢- مخاطر تغيير أسعار السلع.

٣- مخاطر عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي.

٤- مخاطر تعلق بتقلب بأسعار الأسهم

بالإضافة الى المخاطر التي تناولتها معايير بازل هناك عدة أنواع من المخاطر المصرفية حيث يمكن

اجمال المخاطر الأكثر أهمية وتأثيرا في العمل المصرفي وكما في الجدول

جدول (١) أنواع المخاطر المصرفية

المصطلح	التعريف
مخاطر الائتمان	هي الخسائر المحتملة الناتجة عن اخفاق المقترضين او الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقا لشروط التعاقد .
مخاطر السوق	هي المخاطر الناتجة عن التحركات غير المؤاتية في أسعار السوق التي تؤثر سلبا في قيم المراكز في محفظة المتاجرة فضلا عن مخاطر أسعار الصرف مما ينعكس سلبا على الأرباح والخسائر راس مال المصرف .
مخاطر السيولة	هي الخسائر المحتملة الناتجة عن تكبد المصرف تكاليف لتمويل الزيادة في موجوداته واخفاقه في الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها .
مخاطر التسوية	هي المخاطر الناتجة عن اخفاق احد الأطراف بالوفاء بالمتطلبات التعاقدية مع طرف اخر في تاريخ التسوية ، او نتيجة اختلاف توقيت التسوية بالنسبة لكل طرف .
المخاطر التشغيلية	هي الخسائر المحتملة الناتجة عن اخفاق او عدم كفاية الأنظمة والإجراءات الداخلية والعنصر البشري لدى المصرف .
المخاطر القانونية	هي الخسائر المحتملة الناتجة عن الغرامات والعقوبات الجزاءات المطبقة على المصرف في حالة اخفاقه في التزاماته التعاقدية والقانونية.
مخاطر الوساطة	هي مخاطر تعرض الطرف المقابل او الطرف الرئيسي للإخفاق في عملية تتضمن أداة مالية يضمن المصرف التنفيذ النهائي لها .

مخاطر سعر الفائدة	هي المخاطر التي تنشأ عن التحركات غير المؤاتية في سعر الفائدة السائدة في السوق في مدة زمنية معينة .
مخاطر الالتزام	الخسائر المحتملة نتيجة فرض عقوبات مالية على المصرف صادرة عن القضاء او الخسائر الناتجة عن مخاطر السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح او مخالفة آداب وسلوك المصرف او مخالفة تعليمات السلطة التنفيذية .
مخاطر التركيز	هي المخاطر التي تنشأ بسبب الاستثمار على نفس الفئة او تركيز القروض لنفس الجهة ويترتب عليها تحقيق خسائر كبيرة للمصرف وتغيرات جوهرية بهيكل المخاطر لديه .

(مسودة دليل العمل الرقابي / ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التجارية / البنك المركزي،
٢٠١٩: ٢)

مفهوم لجنة بازل: في إطار مبدأ الرقابة المصرفية وبهدف المحافظة على استقرار النظام المصرفي الدولي وتوفير الحماية اللازمة والكافية لحقوق المتعاملين مع المصارف والمودعين على وجه الخصوص تم تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تتكون من مجموعة العشرة وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورج). وذلك عام ١٩٧٤ اذ اجتمع محافظي بنوك الدول العشر والمسؤولين عن التنظيم المصرفي في الدول المتقدمة في مدينة بازل في سويسرا في مقر مصرف التسويات الدولية وذلك للإعلان عن متطلبات رأس المال المبنية على الاخطار المحيطة بالعمل المصرفي (دانيالز وهانفوز ٢٠١٠: ٢٥٩).

وتعد لجنة بازل " لجنة استشارية فنية أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك سعيا لتعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي الدولي ". (ال شبيب، ٢٠١٣: ٣٠٦)

وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية بانها " لجنة دولية هدفها الرئيس فهم وتعزيز القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الإشراف المصرفي في جميع أنحاء العالم وسميت بهذا الاسم نسبة الى مدينة بازل السويسرية. " (Harzi,2012: 2)

لكن التساؤلات التي تثار هنا لماذا تم التطوير والتعديل في معايير بازل؟ وماهي المخاطر التي طرأت في كل مدة زمنية حتى تم التوصل الى التعديلات في المعايير الأخيرة المتمثلة في بازل وماهي العناصر التي تم تعديلها وكيف كان تأثير هذه التعديلات في المصارف التجارية؟ وما هو مدى إمكانية الالتزام بها من قبل هذه المصارف؟

ثانيا / التطور التاريخي للجنة بازل:

١- اتفاقية بازل ١

تم تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية لتبادل المعلومات والعمل في اطار موحد فيما يخص الاشراف المصرفي في جميع انحاء العالم ووضعت اول اتفاقية دولية بهذا الشأن اتفاقية بازل ١ في يوليو عام ١٩٨٨ والتي حددت لجنة بازل بموجبها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بنسبة ٨ % من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر

مفهوم كفاية رأس المال: يقصد بكفاية رأس المال مدى قدرة المصرف على مواجهة وتحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية التي تضم (رأسماله الخاص واحتياطاته) ويكون ذلك بان يحتفظ المصرف بنسبة من الاحتياطيات النقدية مقابل الاموال المستثمرة. (محمد واخرون ، ٢٠١٣: ٣٤)

كذلك يعني مفهوم كفاية راس المال نسبة رأس مال المصرف الى درجة المخاطرة لديه وتعد كفاية راس المال مؤشر على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه جمهوره من المتعاملين. (ناصر ، ٢٠١٣: ٧)

لذا يمكن القول بان مفهوم كفاية راس المال يعني القدرة والكفاءة التي يتمتع بها حجم رأس المال المصرفي لمواجهة المخاطر والخسائر المحتملة وجعلها في حدها الأدنى بما يدعم سلامة التعامل المصرفي ويعزز ثقة المتعاملين.

ويعد إطار كفاية راس المال الذي وضعته لجنة بازل عام ١٩٨٨ والتعديلات التي أدخلت عليه وصولا الى معايير بازل ٣ من اهم العوامل التي ساعدت وعلى تقوية وتدعيم الاستقرار المصرفي على مستوى العالم.

وبهذا الصدد فقد قسمت اتفاقية بازل ١ المخاطر الى مجموعة اوزان وفقا لنوع الموجودات وكما يأتي: (Alfawwaz&Alrgaibat2015:148)

أ - الموجودات عديمة المخاطرة ذات الوزن (٠%) : وتضم (النقدية، القروض الممنوحة للحكومات المركزية، القروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة عن الحكومات، القروض الممنوحة) حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD

ب - الموجودات ذات المخاطرة المتوسطة بمستوى اوزان من (أكبر من ٠ - ٥٠%) : وتضم (مطلوبات او قروض مؤسسات القطاع العام المحلية، مطلوبات المصارف المرخصة في دول (OECD) او القروض المضمونة من هذه الدول، مطلوبات مؤسسات القطاع العام في حكومات او القروض المضمونة من قبلها، مطلوبات بنوك التنمية الدولية والإقليمية، قروض مضمونة برهونات عقارية أي قروض العقارات الحولة بالكامل للسكن او التأجير)

ج - الموجودات ذات المخاطر العالية بمستوى اوزان (١٠٠%) : وتضم (قروض ممنوحة للقطاع الخاص، مطلوبات وقروض ممنوحة خارج دول (OECD) والتي تستحق بعد أكثر من عام، التزامات الحكومات المركزية في الدول غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما لم تكن بالعملة المحلية، القروض الممنوحة لشركات القطاع العام، الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات، العقارات والاستثمارات الأخرى).

• OECD : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضم ٣٨ دولة تأسست عام ١٩٦١ لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية .

سلبيات معايير بازل ١ التي دعت الى الانتقال الى بازل ٢ : (الشواربي ، ٢٠٠٢ : ١٧٢)

١- يترتب على الالتزام بمعايير كفاية رأس المال عدم تكوين مخصصات كافية أي ان تقوم البنوك بتضخيم الأرباح من اجل زيادة احتياطياتها وهذا من شأنه ان يسرع باستنزاف البنك لذا يتعين متابعة حجم المخصصات من قبل الجهات الرقابية.

٢- عدم قدرة البنوك على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر الخاصة التي تقاس بموجب معيار بازل الأول.

٣- معيار بازل يضيف تكلفة إضافية تتحملها المصارف من دون المؤسسات المالية الأخرى ما يضعف موقفها التنافسي .

٤- إعطاء موقف مميز لمديونية دول ال OECD حتى لو كانت ظروفها الاقتصادية صعبة .

٥- ركز معيار بازل ١ على مخاطر الائتمان من دون اخذ التطورات التي تمر بها الصناعة المصرفية وما يرافقها من مخاطر أخرى. مثل مخاطر التشغيل والسوق اذ ركز معيار بازل ١ على مخاطر الائتمان من دون التركيز على ادارتها واسبابها.

٢- اتفاقية بازل ٢:

بسبب الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل ١ عملت لجنة بازل على اصدار تعديلات جديدة تحت اسم معايير او اتفاقية بازل ٢ في عام ٢٠٠٤ وتم إبقاء الحد الأدنى لكفاية راس المال المصرفي الموزون بالمخاطر النسبة نفسها ٨ %، المخاطر التي تناولتها اتفاقية بازل ٢ اضافة الى مخاطر الائتمان هي مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

ويسعى معيار بازل ٢ الى تحقيق مجموعة اهداف وهي: (شحاذاة، ٢٠٠٥: ١٢٥)

أ- الحث على توحيد جهود الدول للتنسيق والتعاون على مواجهة سلبيات العولمة المالية عن طريق توحيد المعايير المحاسبية حتى تكون متوافقة مع معايير الرقابة المصرفية.

ب- استخدام مداخل وطرائق متعددة لقياس المخاطر المصرفية مما يتيح الحرية امام البنوك في اختيار الطريقة التي تناسبها.

ج- زيادة الأمان والاستقرار المصرفي العالمي.

د- تقديم تعريف اشمل للمخاطر المصرفية خاصة بعد إضافة مخاطر التشغيل.

هـ - تشجيع المصارف المؤسسات المالية على الإفصاح المناسب وتوفير المعلومات عبر تعزيز انضباط السوق

أما أبرز المشكلات والعيوب التي واجهت اتفاقية بازل ٢: (Ojo: 2016:12)

أنها تناولت مخاطر إضافية هي مخاطر التشغيل ومخاطر السوق دون التعرض الى مخاطر السيولة.

كما اعتمدت اتفاقية بازل ٢ بشكل كبير على وكالات التصنيف الائتماني الخارجية ولم تدخل أي تغييرات في تعريف راس المال وارتبطت حساسية راس المال بمخاطر موجوداته الأساسية مما جعل الارتباطات الطفيفة يمكن ان تهدد الاستقرار المالي العام عن طريق العدوى

٣- مفهوم اتفاقية بازل ٣ والأسباب التي دعت إليها:

تعد الازمة المالية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨ السبب الرئيسي الذي دعى لجنة بازل الى ادخال التعديلات وإعادة تنظيم معايير بازل ٢ ، اذ كانت البنوك والمؤسسات المالية السبب الرئيسي في هذه الازمة وبما ان معايير بازل ٢ فشلت في مواجهة هذه الازمة حيث املت المخاطر المتعلقة بالسيولة المصرفية ما دعى الى ضرورة التوجه نحو تعديلات شاملة لتحسين وتقوية نوعية راس المال المصرفي واطافة معايير خاصة بالسيولة بهدف تحصين البنوك ضد المخاطر المالية ومساعدتها في التغلب على الاضطرابات بمفردها دون اللجوء لطلب مساعدة البنك المركزي. (صالح ، ٢٠١٣: ١٣)

حيث نصت اتفاقية بازل ٣ على رفع المتطلبات او الحد الأدنى من راس المال اذ اضافت ما يدعى بمصدات راس المال التي تعمل على التصدي للزامات الحاضرة والمستقبلية والمخاطر المتوقعة وتمثل نسبة هذه المصدات الإضافية ٢,٥ %، وتعرف اتفاقية بازل ٣ بانها: إطار عمل شامل وليست مجرد تغيير تدريجي او متطلبات إضافية لاتفاقية بازل ٢ فهي هيكل تنظيمي جديد يتابع نمو الخدمات المصرفية الحديثة ويعالج العلاقات المعقدة داخل النظام المالي وتأخذ الاعتبار الكفاءة مع الحفاظ على مجموعة الأدوات التنظيمية الاحترافية الجزئية من مقترحات بازل السابقة.. (WENT الحفاظ على مجموعة الأدوات التنظيمية الاحترافية الجزئية من مقترحات بازل السابقة.. WENT) 2) 2010:

كما تعرف على انها "نهج أكثر حساسية للتغيرات المتطرفة و غير المتوقعة في السوق وأطار عمل منقح يهدف الى تقوية القطاع المصرفي وزيادة قدرة المؤسسات المالية والمصارف على الصمود دون الحاجة الى المصارف المركزية." (Braslin&Arefjevs: 2013:6)

من خلال ما تقدم نستطيع ان نعرف اتفاقية بازل ٣: بأنها أحدث المعايير والتعديلات المتخذة بعد الازمة المالية العالمية والمستخدمه حاليا في مجال الرقابة على العمل المصرفي والتي تعمل على تحقيق الاستقرار المالي العالمي وموازنة بين اهداف المودعين والمساهمين بشكل كثر موضوعية عن طريق الوقوف على جميع الثغرات التي غفلت عنها المعايير السابقة. وربما تكون هذه التعديلات ليست الأخيرة لأن البيئة المصرفية بيئة ديناميكية غير مستقرة.

ثالثا / أهداف لجنة بازل ٣:

تسعى لجنة بازل الى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية تتلخص في: (رهيف ، ٢٠١٥ : ٤٠٥)

- ١ - المساعدة في دعم وتقوية استقرار النظام المصرفي على مستوى العالم.
- ٢ - تحسين أساليب الرقابة على العمل المصرفي.
- ٣ - تقرير الحدود الدنيا لكفاية رأس مال المصرف.
- ٤ - إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف الناتجة عن الفروقات والمرونة في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
- ٥ - جعل المعلومات متاحة للجميع وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات السلطة النقدية على المصارف.
- ٦ - العمل على آليات وأساليب للتعامل مع التغيرات المصرفية العالمية.

رابعا / مقررات بازل ٣:

في العاشر من سبتمبر عام ٢٠١٠ أعلنت لجنة بازل عن إصلاحات شاملة جديدة في مجال الرقابة المصرفية سميت اتفاقية بازل ٣ وترتكز هذه الاتفاقية على مجموعة من القرارات اهمها: (مفتاح ورحال ٢٠١٣: ٩)

أ- ان تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة من رأس المال وهو ما يسمى برأس المال الأساس من المستوى الأول والمؤلف من (رأس المال المدفوع والارباح المحتجزة) وتعادل نسبة رأس مال الشريحة الأولى ٤,٥% من الأصول المحاطة بالمخاطر.

ب - تكوين احتياطي جديد ومنفصل محتواه من الأسهم العادية ويعادل ٢,٥% من الأصول أي يجب على البنوك ان ترفع كمية رأس المال الممتاز الى ثلاثة اضعاف حتى يصل الى ٧% وإذا كانت النسبة اقل من ذلك تفرض السلطات المالية القيود على البنوك في توزيع الأرباح لمساهميها ومنح المكافئات لموظفيها.

ج - رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من ٤% الى نسبة ٦% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال والعمل على فق هذه الاجراءات تدريجيا حيث امتدت المدة الزمنية لتطبيق معايير بازل ٣ تمتد لغاية عام ٢٠١٩

د - وضع متطلبات اعلى وأكثر جودة لرأس المال: ان جوهر الإصلاحات الجديدة ينطوي على زيادة نسبة كفاية رأس المال من ٨% الى ١٠،٥% مع التركيز على جودة رأس المال التي تتطلب قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين الى اجمالي رأس المال.

ومن أبرز التعديلات التي جاءت في معيار بازل ٣:

أ - تحسين جودة وشفافية قاعدة رأس المال للدعامة الأولى: فقد باشرت لجنة بازل ٣ في ادخال الإصلاحات الكمية والنوعية على قاعدة رأس مال البنوك لجعلها قادرة على مواجهة المخاطر الدورية وامتصاص الخسائر التي تتعرض اليها وأضاف هوامش رأسمالية لتوسيع قاعدة رأس المال الموجه ضد المخاطر. (طلحي، ٢٠١٩: ١٣٢)

ب - تحسين الإفصاح والشفافية لدى المصارف لان الإفصاح غير الكافي عن هيكل رأس المال أدى الى انهيار بنوك عدة على الرغم من امتلاكها رأس مال كاف لان السبب الحقيقي في انهيارها هو انخفاض نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس مال البنك. (محسن، ٢٠١٧: ٢٦٤)

وبذلك تكون معادلة نسبة كفاية رأس المال حسب معايير بازل ٣ كالتالي:

رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال التحوطي) / نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر

وإذا لم تتمكن المصارف من زيادة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال يتحتم عليها اتخاذ طريقتين هما اما زيادة عدد الأسهم العادية بواسطة الاكتتاب العام او تخفيض حجم القروض التي تقدمها للجمهور (مفتاح وآخرون، ٢٠١٣: ١٢)

ج - متطلبات السيولة المصرفية: حيث تناولت لجنة بازل ٣ معيارين جديدين فيما يخص السيولة لأن خطر السيولة يعد اهم العوامل التي تسببت في تفاقم الازمة المالية سنة ٢٠٠٨

اما المعايير التي طرحتها بازل فيما يخص السيولة المصرفية هي: (هاني، ٢٠١٧: ٣١١)

١ - نسبة تغطية السيولة: - هي النسبة التي تزيد من المرونة في الاجل القصير لمواجهة المخاطر المحتملة عن طريق التأكد من وجود موجودات مرتفعة السيولة مثل سندات الخزينة بما يمكن المصارف من الصمود في وجه الازمات المالية المستقبلية ويمكن قياس نسبة تغطية السيولة بالمعادلة التالية:

نسبة تغطية السيولة = موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال ٣٠ يوم
%١٠٠ ≤

٢ - **نسبة صافي التمويل المستقر:** وتستخدم هذه النسبة لقياس السيولة في الاجلين المتوسط والطويل والهدف منها هو توفير موارد سائلة مستقرة للبنك حيث تعرضت البنوك بعد الازمة المالية العالمية للانهييار بسبب اعتمادها الكبير على التمويل قصير الاجل عن طريق الاقتراض بين المصارف لذا تهدف النسبة الى مراقبة سيولة المصارف ويجب ان لا تقل عن ١٠٠% وما في المعادلة

نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المتاح / حجم التدفقات النقدية خلال ٣٠ يوما
 $\leq 100\%$

٣- **مؤشر نسبة القروض الى الودائع :** وهو المؤشر الأكثر أهمية واستخداما حيث تستخدم هذه النسبة لتقييم سيولة المصرف حيث يم حسابها بتقسيم اجمالي قروض المصرف الى ودائعه وعند ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا على ان المصرف ليس لديه سيولة كافية لتغطية الطلبات الغير متوقعة وتكون معادلتها كالآتي :

LTD=أجمالي القروض / اجمالي الودائع (الموسوي ٢٠٢٠:١٢)

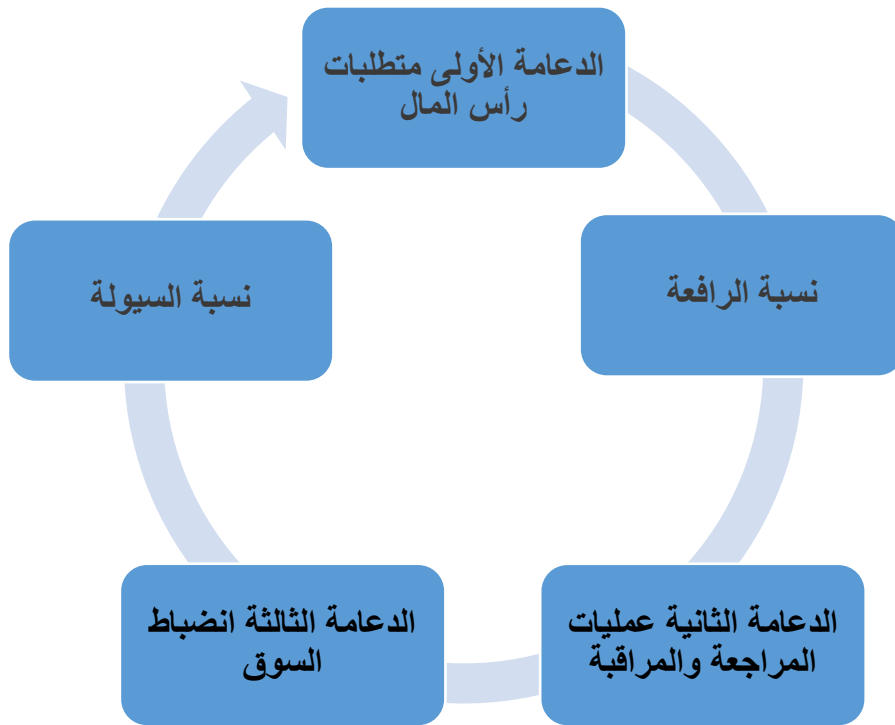
د - **الرافعة المالية او مخاطر الرافعة المالية:** - اضافت بازل ٣ الرافعة المالية والتي تعني مدى اعتماد المصرف في أمواله على الاقتراض من المصارف الأخرى مما ينعكس على ربحية وحجم مخاطر المصرف نتيجة اعتماده على أموال الغير ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن ٣% كما في المعادلة الآتية : الرافعة المالية = الشريحة الأولى من راس المال / الموجودات داخل وخارج الميزانية $\leq 3\%$ (Basel 2014:1)

هـ - **وضع حواجز رأس المال ضد تأثير الدورات الاقتصادية:** قدمت بازل ٣ مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال تستخدمها في أوقات الانتعاش او الرواج الاقتصادي وتعمل على خفضها في أوقات الانكماش (أي احتجاز نسبة اكبر من احتياطات رأس المال فترات التضخم وتقليل النسبة أوقات الكساد) وذلك للمحافظة على استقرار النظام المصرفي وكبح إثر ضغط الدورات الاقتصادية على السوق المالي بدلا من تضخيمها وبعد قيام لجنة بازل بقياس حواجز رأس المال ستأخذ بنظر الاعتبار البناء على مواجهة الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بشكل أكثر شفافية وقل تأثيرا على الاقتصاد. (الموسوي ٢٠٢٠:١١)

و- **تغطية المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية:** - شددت اتفاقية بازل ٣ على تغطية مخاطر الاقتراض الناشئة عن المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو (اتفاقيات إعادة الشراء)

عن طريق فرض متطلبات إضافية تغطي هذه المخاطر وكذلك تغطية خسائر إعادة تقييم الأصول بحسب أسعار السوق السائدة. (محبوب وسنوسي ، ٢٠٢٠ : ٧٧)

كما ألزمت بازل ٣ المصارف ان تضع برنامجا متكاملا لاختبارات الضغط عن طريق تقييم قدرة المصرف على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها بأنواعها المختلفة مما يلزم المصرف بتوفير المعلومات الكاملة عن المتعاملين معه والمقترضين على وجه الخصوص ومعرفة درجة التزامهم وملائتهم المالية وكذلك معلومات شاملة عن مخاطر السوق وأسعار الفائدة وتصميم برنامج ضغط بحسب هذه المتغيرات لقياس درجة المخاطر ومدى تأثيرها في سيولة المصرف ورأسماله وربحيته. (محبوبة ، ٢٠١٧ : ٤٧)



شكل (١) إطار عمل بازل ٣ الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة الذكر

خامسا / أوجه التشابه والاختلاف بين معايير بازل ٢ ومعايير بازل ٣

جدول (٢) أوجه التشابه والاختلاف بين معايير بازل ٢ ومعايير بازل ٣

معايير بازل ٣	معايير بازل ٢	التفاصيل
عام ٢٠١٠	عام ٢٠٠٤	سنة الاصدار
رأس المال / مخاطر مالية (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر السيولة) ومخاطر غير مالية تضم مخاطر التشغيل + مخاطر أسعار الفائدة + مخاطر استراتيجية .	راس المال/ مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل	معادلة نسبة كفاية راس المال
الحد الأدنى لأجمالي راس المال الى الموجودات الموزونة بالمخاطر تم رفعه الى ١٠,٥%	الحد الأدنى لنسبة اجمالي راس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر تم ابقاؤها نفس نسبة بازل ١ وهي ٨%	الحد الأدنى من اجمالي راس المال
تم تغيير الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية العادية (الأسهم العادية) الى نسبة ٤,٥% لتصل النسبة الى ٧%	إبقاء الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية العادية (الأسهم العادية) الى الموجودات الموزونة بالمخاطر بنسبة ٢%	الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية العادية (الأسهم العادية)
يمثل المستوى الاول من راس المال الى الموجودات الموزونة بالمخاطر بنسبة ٦% أي تغيرت عن اتفاقية بازل ٢	يمثل المستوى الأول من راس المال ٤% الى الموجودات الموزونة بالمخاطر أي لم يتم تغييره عن اتفاقية بازل ١	مكونات المستوى الأول من رأس المال
تم تغيير المستوى الأول من رأس المال الأساسي الجوهر الى الموجودات الموزونة بالمخاطر الى ٥%	يمثل المستوى الأول من راس المال الأساسي الجوهر الى الموجودات الموزونة بالمخاطر بنسبة ٢%	المستوى الأول من رأس المال الأساسي (الجوهر)
تم في اتفاقية بازل ٣ إضافة هذا الهامش الاحتياطي بنسبة ٢,٥% الذي يدعى بالمصدات الرأسمالية	في اتفاقية بازل ٢ لم يكن متوفر هذا الاجراء	إضافة هامش رأس المال الوقائي
اضافت بازل ٣ الى دعائم بازل ٢ تعديلات لتكون اكثر شمولية ومن هذه التعديلات متطلبات الحد الأدنى لراس المال والسيولة والمراجعة الإشرافية المعززة	تعتمد اتفاقية بازل ٢ على مرتكزات ودعائم أساسية هي الحد الأدنى لمتطلبات راس المال والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق	الدعائم والمرتكزات المعتمدة
تم إضافة دعائم ومرتكزات جديدة مكملة وهي متطلبات السيولة والرافعة المالية وإدارة المخاطر عن طريق الاهتمام بجودة وكمية راس المال	في اتفاقية بازل ٢ لم يكن متوفر هذا الاجراء	الدعائم الإضافية والإصلاحات الأساسية

نسبة الحد الأدنى من تغطية السيولة حيز التنفيذ من بداية عام ٢٠١٥ وهي وجود الموجودات السائلة لمدة ٣٠ يوما والحد الأدنى لصافي التمويل المستقر حيز التنفيذ منذ عام ٢٠١٨	في اتفاقية بازل ٢ لم يكن متوفر هذا الاجراء	نسبة الحد الأدنى من متطلبات السيولة
نسبة الحد الأدنى لتغطية الرافعة المالية ٣%	في اتفاقية بازل ٢ لم يكن متوفر هذا الاجراء	تحديد نسبة الرافعة المالية
في اتفاقية بازل ٣ تم الاعتماد على جودة وكمية رأس المال من الأسهم العادية في صد وامتصاص المخاطر والخسائر	لم يتم التركيز على جودة رأس المال بل على كميته فقط	اعتماد الحد الأدنى لجودة راس المال
اكثر حساسية واكثر دقة من بازل ٢ كونها تناولت عدة مخاطر ضمنها مخاطر ائتمان الطرف المقابل وقامت بقياس المخاطر النظامية	اكثر حساسية لإدارة المخاطر من معايير بازل ١ واقل حساسية من بازل ٣	المقاييس المستخدمة لإدارة المخاطر
اعتمدها على مستويين هما المستوى الأول وهو الاسهم العادية والذي يتكون من راس المال المدفوع والارباح المحتجزة والمستوى الثاني و التكميلي الإضافي وتم الغاء المستوى الثالث	اعتمدها على ثلاث مستويات لرأس المال المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث	عدد مستويات راس المال
بازل ٣ أداة مهمة وفعالة لتعزيز استقرار النظام المصرفي الوطني واكثر مرونة في استقرار وسلامة النظام المالي العالمي عن طريق قياس المخاطر النظامية والتركيز على اتساق وشفافية قاعدة رأس المال	بازل ٢ أداة مهمة وفعالة لتعزيز استقرار النظام المصرفي	الهدف من الاتفاقية

(الموسوي، لمياء علي "تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي طبقا لمنظور بازل ٣"، ٢٠٢٢: ٧٣، ٧٤)

سادسا / إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل ٣

حسب آراء الاقتصاديين فهناك من يجد طريقة عمل بازل ٣ بانها مقررات ذات تأثير إيجابي في إدارة الرقابة على المصارف والبعض الآخر ناقش السلبيات التي عكستها هذه المقررات، واهم السمات الإيجابية لاتفاقية بازل ٣ هي:

١- تعزيز رؤوس أموال المصارف وزيادة جودتها وشفافية قاعدة راس المال مما يغطي المخاطر بشكل أكثر شمولية (محصول وآخرون ، ٢٠٢٢ : ٢٩٨).

٢ - انخفاض المخاطر والأزمات المصرفية نتيجة تعزيز الاحتياطيات السائلة وإدارة المخاطر التي تسبب الفشل المصرفي (تومي ، ٢٠٢٠ : ٣٥).

٣ - تحسين إدارة السيولة المصرفية عن طريق اضافة نسبة من التمويل المستقر متوسط وطويلا الاجل.

٤- وضع حد اقصى لنسبة الديون او الاعتماد على الرافعة المالية في القطاع المصرفي.

٥ - وضع القيود ورفع الكلفة على عمليات التوريق (إسماعيل وآخرون ، ٢٠٢٠ : ٧٩)

اما نقاط الضعف او السلبيات حسب ما وصفها الاقصاديون هي:

١- صعوبة تدبير متطلبات راس المال الجديدة من قبل البنوك مما يحتم عليها احتجاز المزيد من الأرباح بشكل ينعكس سلبيا على قيمة المصرف في السوق المالي. (محصول وآخرون ، ٢٠٢٢ : ٢٨٩)

٢- جعلت هذه الاتفاقية عمليات منح الائتمان أكثر صرامة وعدلت أسعار الفائدة على القروض حسب المنافسة بين القطاعات واهمية كل مصرف استراتيجيا ما يعكس ارتفاع كلفة راس المال والسيولة المصرفية.

٣ - تقليل التوريق وتجنب المخاطر أدى الى انكماش التوظيف في المحفظة الاستثمارية للمصارف وانخفاض الأنشطة المتمثلة بالمشتقات واتفاقيات إعادة الشراء. (كتفي ، ٢٠١٦ : ٤٤)

٤ - لم تركز اتفاقية بازل ٣ على المخاطر التشغيلية على الرغم من أهميتها ومساهمتها الكبيرة في الازمة المالية بل انصب تركيزها على المخاطر المتعلقة بالسيولة والمخاطر النظامية. (معمرى وآخرون ، ٢٠١٨ : ٢٩٤)

سابعا / تأثير مقررات بازل ٣ على النظام المصرفي

عد الاقصاديون اتفاقية بازل ٣ أحد دروس الازمة المالية التي طالت العالم عام ٢٠٠٨ والغرض من هذه الاتفاقية هو تحصين القطاع المصرفي العالمي وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر المختلفة والأزمات المالية اذ ألزمت هذه المعايير الجديدة المصارف ان تحتفظ بقدر أكبر وأكثر جودة من راس المال لمواجهة الصدمات المختلفة دون الحاجة الى يد الإنقاذ الحكومية المتمثلة بالبنوك المركزية كما حدث في الازمة المالية لذا فان اهم التأثيرات لمقررات بازل على القطاع المصرفي تتمثل بالاتي: (صالح ، ٢٠١٣ : ١٥)

١- اعادت هذه الاتفاقية هيكله البنوك وعظمت استخدام رؤوس الأموال.

٢- حدثت من قدرة البنوك على توفير وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات بسبب زيادة كلفة هذه الخدمات.

٣ - فرضت ضغوطا على المصارف الضعيفة اذ وجدت هذه المصارف صعوبة في زيادة راس مالها.

٤- انخفاض المخاطر والأزمات المصرفية بسبب التركيز على إدارة المخاطر وكفاية راس المال والاحتياطيات.

٥- انخفاض قدرة البنوك على الإقراض بسبب القيود والشروط المفروضة المتعلقة بزيادة الاحتياطيات الموجهة للمخاطر النظامية مما إثر بشكل كبير في قدرة المصارف على منح القروض.

٦- القيود التي وضعتها بازل ٣ قللت من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة بسبب القيود المفروضة على نسبة السيولة المصرفية.

٧ - أصبحت السيطرة على المصارف أفضل من قبل وهذا يضمن بشكل أفضل توفير الملائمة المالية التي تمكن المصارف من مواجهة الازمات اذ اصبحت طريقة احتساب المخاطر أكثر صرامة من ذي قبل لاسيما بعد ادخال مخاطر السيولة والرافعة. (مفتاح ورحال ، ٢٠١٣ : ١٣)

المبحث الثاني

الودائع المصرفية واستراتيجيات تنميتها

تمهيد

تعتبر المصارف عصب النشاط الاقتصادي لما تقدمه من عمليات متنوعة ذات اثر إيجابي في استمرار التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال عملها كوسيط مالي بين وحدات الفائض والعجز بقصد توفير التمويل اللازم لمختلف المشروعات الاقتصادية سواء كانت استثمارية ام تنموية ، وهذا ما يجعل المصارف بحاجة دائمة للأموال والسيولة النقدية وبما ان أموال المصرف الخاصة لوحدها غير كافية لتوفير التمويل المناسب لذا تضطر للبحث عن مصادر تمويلية اخرى و اهم مصادر تمويل المصرف للقيام بعملياته المختلفة تكون عن طريق اللجوء الى الجمهور المتمثل بالمودين لذا تعد عملية تلقي الودائع اول واهم أنشطة المصرف ، وغالبا تسعى المصارف وتتنافس من اجل استقطاب مختلف أنواع الودائع من الجمهور لتحقيق متطلبات السيولة ودعم الاستقرار .

أولا / نشأة الودائع المصرفية:

تحصل المصارف على الأموال القابلة للتوظيف بالدرجة الأولى من الودائع وان عملية الإيداع ليست عملية حديثة بل ارتبط ظهورها بظهور الصيرافة منذ العصور الوسطى حيث كان التجار وكل أصحاب المدخرات الذين يرغبون بحماية أموالهم من السرقة والضياع يودعون أموالهم لدى الصيرافة مقابل وصل إيداع حتى اخذت هذه العملية تتوسع وتنتشر بشكل اكبر وقد تنبه الصيرافة الى ان المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم جميعا في الوقت نفسه وتبقى نسبة من هذه الأموال غير مسحوبة بينما يقومون مودعون اخرون بالإيداع أيضا فقد شجع هذا السلوك على اقراض هذه الأموال الى المقترضون لتمويل انشطتهم مقابل فوائد ومن هنا نشأت فكرة الإيداع والاقراض وكان المودعون يحصلون على فوائد والمقترضين يدفعون الفوائد وان نسبة من هذه الفائدة تذهب للصيرفي ونسبة للمودعين فقد أصبحت عملية الإيداع ليست مجرد آلية لحفظ الأموال بل مصدرا للحصول على الفوائد و بمرور الزمن وتوسع نشاط الصيرافة برزت الحاجة الى انشاء المصارف لتقوم بهذه العملية . (العصار والحلي، ٢٠٠٠: ٦٣)

ثانيا/ مفهوم الوديعة المصرفية: - هي اتفاق يدفع بموجبه المودع مبلغا من المال بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او في الاجل المحدد عند التعاقد، كما قد يلتزم المصرف بدفع فوائد أيضا على قيمة الوديعة. (هندي ، ٢٠٠٦ : ١٤)

الوديعة المصرفية: - هي المبلغ النقدي الذي يعهد الافراد او الهيئات الى المصرف على ان يتعهد هذا المصرف برد المبلغ او ما يساويه عند الطلب اوفي التاريخ المتفق عليه وحسب شروط التعاقد.

- كما تمثل الودائع أهم مصادر السيولة لتمويل المشروعات التي تعتمد عليها المصارف في مزاوله أنشطتها اذ تسعى الى زيادة حجم الودائع لديها وزيادة مدة الاحتفاظ بها حتى تتمكن من القيام بوظائفها التمويلية مما يعطيها المرونة الأكبر في تقديم خدماتها الى أكبر عدد من الافراد والاستفادة من الفرص الاستثمارية. (محمود ، ٢٠١١ : ٢١٤)

- يمكن التفريق بين نوعين رئيسيين من الودائع المصرفية وهي كما يأتي: (الطراونة وملحم ، ٢٠١٠، ٤٠٤)

١- الوديعة النقدية: هي مبلغ نقدي يتم ايداعه لدى المصرف مع إعطاء صاحبها الحق بسحبها حسب شروط التعاقد.

٢- الوديعة غير النقدية: التي تسمى بالوديعة الورقية متمثلة بالأوراق المالية.

- ويعرف البنك المركزي العراقي على وفق القانون العراقي المرقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) الوديعة النقدية على انها: "مبلغ من النقود يتم دفعه لشخص ويتم ايداعه على شكل مبلغ دائن في حساب ذلك الشخص وبشروط تقتضي سداد تلك الوديعة او تحويله الى حساب ثاني بفائدة او علاوة او دونهما، وهذا عند الطلب او في تاريخ محدد يتم الاتفاق عليه". (الشمرى ، ٢٠٠٩ : ٣٤٣)

ثالثا / أهمية الودائع المصرفية:

للودائع المصرفية ونظرا لما توفره من سيولة أهمية بارزة في عدة جوانب فهي مهمة سواء للأفراد او النظام البنكي او الاقتصاد ككل، كونها تفتح افاق واسعة امام هذه الأطراف وتقدم الفرص المناسبة لتحقيق الأهداف حيث توظف أموال طرف وتمول عجز طرف اخر مما يخلق فرص جيدة لتوسع وازدهار النشاط الاقتصادي لما توفره هذه التدفقات النقدية المستمرة من انسيابية للأعمال لذا تتمثل أهمية الودائع في الأطراف الاتية: - (Savov&Schnab , 2017;132)

١- أهمية الودائع بالنسبة للأفراد: - فضلا عن كون الإيداع لدى المصارف وسيلة لحفظ المدخرات من السرقة والضياع فهو مصدر للحصول على المكاسب المالية المتمثلة بالفوائد التي لا يستطيع الفرد الحصول عليها لو اكتنز نقوده في المنزل.

٢- أهمية الودائع بالنسبة للمصارف: - تتيح الودائع فرص كبيرة أمام المصارف للاستثمار لأنها مصدر سيولة من أموال موجودة فعلا دون اللجوء الى التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي (اصدار نقد جديد).

٣- أهمية الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني ككل: - تمثل الموارد المالية الناشئة عن الودائع مصدر للتيسير النقدي في مجمل الأنشطة الاقتصادية وبهذا فهي جزء من المعروض النقدي داخل الاقتصاد لذا نستطيع ان نلخص أهمية الودائع بالنسبة لجميع الأطراف: (Eyob, 2016 :60)

أ - وسيلة للتشجيع على الادخار عن طريق ما تقدمه من مكاسب وذلك بتجمع المدخرات من الافراد والمؤسسات وتعمل على استثمارها.

ب - تعمل كوسيلة للدفع كونها جزء ا من المعروض النقدي. -

ج - مصدر رئيس لتمويل المصارف لتقوم بتقديم الأموال اللازمة لوحدات العجز للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.

د - مصدر تمويل للمصرف ذو تكلفة منخفضة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى المتمثلة براس المال والارباح المحتجزة.

ثالثا / أنواع الودائع المصرفية:

الودائع بمختلف أنواعها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف لذا يتم تقسيمها على أساس عدة معايير واهم هذه التقسيمات هو التقسيم الذي يأخذ حرية المودع في استرداد الوديعة كأساس وذلك حسب حق صاحب الوديعة في استردادها واهم هذه الأنواع:

١ - الودائع الجارية او تحت الطلب: - وهي النوع الأكثر شيوعا وتمثل جزءا كبيرا من وارد المصرف اذ يقوم العميل بإيداع مبلغ من المال لدى المصرف ويكون له حق سحب هذا المبلغ او جزء منه عند الطلب ومن دون اخطار سابق للمصرف أي انها تمثل التزاما فوريا على المصرف في اي لحظة. (محمد وآخرون ، ٢٠١٣:٤٧)

كما تعرف الودائع الجارية بأنها " المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها لدى المصرف ويكون المصرف ملزما في أدائها متى ما طالب أصحابها بها. أي ان الأشخاص يحتفظون بهذه الأموال

لدى المصرف بقصد تسوية معاملاتهم والتزاماتهم عن طريق الشيكات واوامر الدفع، ويدفع المودع للمصرف مقابل الاحتفاظ بالحساب الجاري مصارف إدارة الحساب. ويتم هذا النوع من الإيداع بقيام المصرف بتسليم دفتر شيكات للعميل المودع للسحب من مبلغ متى شاء ولا يحصلون أصحاب الودائع الجارية على أي فوائد مصرفية وان منحت الفائدة تكون قليلة لان القصد هنا من الإيداع هو حفظ الأموال واستخدامها لتسوية المعاملات ويتم السحب منها على شكل شيكات او ايصالات. (او صغيرة، ٢٠١٨: ٩٠)

٢ - الودائع بشرط الاخطار المسبق: -

تكون هذه الودائع بمدة زمنية غير محددة للسحب والاسترداد على ان يلتزم العميل بتبليغ المصرف برغبته في الاسترداد أي بشرط الاخطار المسبق للمصرف من قبل العميل مع تحديد المبلغ وعند حلول تاريخ الاسترداد الذي ابلغه العميل للمصرف يحول المصرف المبلغ الى حساب تحت الطلب والغرض من شرط الاخطار هو إعطاء مدة للمصرف يستطيع بها توفير سيولة لازمة لمواجهة طلبات السحب وتكون الفوائد منخفضة في هذا النوع من الودائع (بن مسعود وآخرون ٢٠١٥: ١٣)

٣- الودائع لأجل: - وهي الودائع التي لا يمكن للمودع سحبها الا في اجل محدد عند ابرام عقد الوديعة مقابل الحصول على عائد معين او فائدة وتكون أكبر من الفوائد على ودائع التوفير وعند سحبها قبل موعد استحقاقها يحرم المودع من الفائدة. (لطرش، ٢٠١٠: ٢٧)

كذلك تعرف بأنها الوديعة التي لا يمكن سحبها او استرجاعها الى بعد ٦ أشهر اوسنه اذ يعطي المصرف وثيقة بمبلغ الوديعة واجل الاستحقاق ويقوم المودع بتقديم هذه الوثيقة عند الاجل المحدد ليستلم المبلغ مع الفائدة المضافة اليه عن مدة الإيداع. (شاهين وآخرون ، ٢٠٠٥: ١٢)

٤- حساب التوفير او ودائع التوفير: - هي الودائع او المبالغ التي يدخرها العميل لدى المصرف والهدف من هذا النوع تشجيع صغار المدخرين على إيداع أموالهم ويقوم المصرف بإصدار دفتر توفير يدون فيه اسم العميل ومدفوعاته ومسحوباته ولايجوز إيداع المبالغ النقدية او سحبها الا عند اظهار هذا الدفتر وهي أفضل تمثيل للادخار الشعبي في المجتمع. (أبو احمد، ٢٠٠٢: ١٤٦)

وتعرف بأنها اتفاق بين المصرف والعميل بإيداع مبلغ من النقود مقابل الحصول على فائدة مع حق السحب للعميل وقت ما يشاء من دون اخطار مسبق اذ تضع التشريعات حد اقصى للمبلغ الذي يستطيع سحبه المودع تجنباً لتعريض المصرف للإعسار المالي ويستطيع كل فرد فتح هذا النوع

من الحساب حتى القاصرين كما يحصل هذا النوع من الحسابات على فائدة ضمنية تفيد لحساب العميل. (لطرش، ٢٠١٠: ٢٦)

رابعاً / أموال في حكم الودائع: - هي الأموال التي تودع في المصارف لكنها لا تعد ودائعا وهي أموال في حكم الودائع وتضم هذه الأموال: (آل علي ، ٢٠٠٢: ١٣٥)

١ - الأموال المودعة بالعملة المحلية مقابل فتح اعتماد مستندي للعميل.

٢- الأموال المودعة لقاء اصدار الكفالات المصرفية للعميل.

٣ - أموال بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء لاعتمادات مستنديه مفتوحة.

٤ - الأموال المودعة من لدن أحد فروع المصرف لدى فرع اخر تابع للمصرف نفسه.

خامساً / العوامل المؤثرة في تنمية واستقطاب الودائع:

اشارت النظرية الاقتصادية الجزئية الى ان عرض الودائع يمكن عده ه دالة في عدد من المتغيرات واهم هذه المتغيرات التي تؤثر في حجم الودائع المصرفية المستقطبة هي: (الصيرفي ، ٢٠٠٧: ٤٣)

١- عوامل خاصة بالمودعين وتضم:

أ- العامل الرئيسي والأكثر أهمية في تحديد حجم الودائع هو دخل الافراد فكلما زاد دخل الفرد استطاع ان يخصص جزءا منه للادخار والاستثمار لأن الفئات منخفضة الدخل يكون دخلهم مخصصا للاستهلاك اليومي فقط.

ب- سعر الفائدة الدائنة (سعر الفائدة التي يقدمها المصرف للمودعين).

ج- سعر الفائدة للأوعية الادخارية البديلة التي تعرضها المؤسسات الأخرى.

د- أسعار البدائل السلعية للأوعية الادخارية المصرفية.

هـ- أسعار الخدمات المكملة مثل أنظمة حفظ الأمانة والخزانات الخاصة.

٢- عوامل خاصة بالمصرف وتضم:

أ- السمات الأساسية بالمصرف وسمعة المصرف لدى الجمهور واهميته النسبية.

ب- السياسات التي يتبعها المصرف في الإقراض والاستثمار وإدارة الودائع.

ج- موقع المصرف والمكان الذي يشغله.

د- عراقة المصرف وشهرته.

٣- عوامل على مستوى الدولة أيضا تؤثر في استقطاب ونمو حجم الودائع المصرفية وتضم:

أ- الحالة الاقتصادية حيث يزداد الاقبال على الإيداع في حالة الرواج الاقتصادي وبالعكس تماما في حالة الركود.

ب- حجم الانفاق الحكومي أي كلما زاد الانفاق الحكومي زاد الانفاق الحكومي زاد حجم الودائع كونه يخلق حالة من الرواج.

ج- مدى انتشار الوعي المصرفي على المستوى القومي كلما ازداد هذا الوعي كان تأثيره إيجابيا في حجم الاقبال على الخدمات المصرفية منها الإيداع.

د- الضوابط التي يفرضها البنك المركزي بشأن تحديد نسبة الاحتياطي والسيولة التي يلزم بها المصارف.

سادسا / أسباب عدم استقرار الودائع المصرفية:

هناك عوامل ومسببات تؤدي الى عدم استقرار الودائع وهي كما يلي: (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨: ١٠٧)

١- حدة المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع: حيث تختلف المصارف في السياسات التي تتبعها لجذب الزبائن وتحفيزهم للتعامل والإيداع وهذه المنافسة على جذب الزبون قد تكون على شكل تكلفة مناسبة او دقة وسرعة في تقديم الخدمة المصرفية.

٢ - التقلبات الموسمية: ولاسيما بالنسبة للمصارف التي تتركز فروعها في مناطق جغرافية معينة ذات نشاط موسمي مثل القطاع الزراعي فان التقلبات الموسمية في هذا القطاع تؤثر في عدم استقرار الودائع.

٣- الدورات الاقتصادية: التي تتمثل في اوقات الركود والانتعاش فان هذه الفترات تكون فيها عمليات السحب والإيداع غير مستقرة أيضا.

٤- التقلبات طويلة الأمد: تتمثل هذه التقلبات في التغيير بحجم السكان او مستوى دخولهم وثروتهم إضافة الى التغييرات الناتجة عن هجرة السكان من منطقة الى أخرى اذ تنتقل الأنشطة الاقتصادية والأموال من مكان الى اخر مع مالكيها.

٥ - الأنشطة الحكومية: حيث تؤثر هذه الأنشطة التي تقوم بها الحكومة في المنطقة التي يتواجد فيها المصرف فيزداد حجم الإيداع بالنسبة للمناطق ذات الانفاق الحكومي العالي.

ثامنا / استراتيجيات جذب الودائع المصرفية

أ - الاستراتيجية غير السعرية: هي الطرق التي تتبعها المصارف للمنافسة بالاعتماد على تقديم الخدمات الجيدة ذات الأسعار المناسبة والتنافسية مما يشجع العملاء على الإيداع لدى المصرف وذلك عن طريق عدة آليات. (ناصر ٢٠١٣: ١٤٥)

اذ يستخدم المصرف آليات خاصة لتعزيز عملية جذب المزيد من الودائع واهم هذه الآليات هي:

١- إدارة العلاقات مع الزبون: يركز المصرف على علاقاته مع زبائنه ويجعلهم محور اهتمامه الأساسي في ظل المنافسة المستمرة بين المصارف لذا يعمل على بناء علاقات طويلة الأمد مع الزبائن وارضائهم لكسب التعامل المستمر وهذا يتطلب توفير الخدمات المصرفية بأعلى جودة وقل كلفة وبالتوقيت المناسب والقدرة على اشباع حاجة الزبون وتفضيلاته (العجمي، ٢٠١١: ١٤) وتتم إدارة العلاقات بالزبائن عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاجابة السريعة على استفساراتهم وتلبية طلباتهم مما يعزز من ولائهم واستمرارهم في التعامل مع هذا المصرف وتجذب المزيد من الزبائن الجدد. (قاسم وكنعان ، ٢٠١٨: ١٩٥)

وبذلك يعد أفضل زبون للمصرف هو الزبون ذو الولاء العالي الذي يحقق ربحية للمصرف ويستمر في التعامل لفترات طويلة.

٢- التوزيع ومدى انتشار فروع المصرف: المصارف الناجحة تعمل على استراتيجية توزيع خاصة متمثلة بالعمل على تقديم الخدمة المصرفية على نطاق واسع حتى تصل لأكبر عدد من الزبائن وبذلك يزداد حجم التعامل والإيداع. (Machaon &Kaseke2013:36)

٣- الترويج او الاعلان: هي عملية قيام المصارف باستخدام الوسائل الترويجية المختلفة كالحملات الاعلانية والاتصال الشخصي وحملات المبيعات من اجل الوصول الى أكبر شريحة من الزبائن وتعريفهم بالمصرف والخدمات التي يقدمها والعمل على اقناع الزبائن بالتعامل مع المصرف دون غيره ويرى (حسن وآخرون ، ٢٠٢٠: ٩) ان الترويج هو تنسيق الجهود في المنظمة لبناء مستويات مرغوب فيها من الاقناع وجذب المزيد من الزبائن مما يحقق بيع الخدمة وزيادة التعامل.

٤- تطوير الخدمة المصرفية: أي صناعة خدمات وتسهيلات مستقلة ترتبط بالخدمة الاصلية المقدمة للعميل مما يسهم في زيادة الاقبال والطلب على الإيداع للاستفادة من الخدمات المضافة

وتقوم المصارف ذات الابداع والابتكار المستمر في تطوير هكذا خدمات. (الزبيري ، ٢٠١١ : ١٥٣)

ب - استراتيجية التسعير أو الاستراتيجية السعرية: حيث تلجأ المصارف الى تعديل أسعار الفائدة ولو بشكل طفيف حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة السعرية من المصارف الأخرى حيث تمنح فوائد لأصحاب الودائع عدى الودائع الجارية بمعدلات اعلى من المصارف الأخرى او ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف كل هذا لجذب المزيد من الودائع.
(Ross&Hudgin2013:397)

لكن ينبغي على المصارف التجارية ان تأخذ بنظر الاعتبار عدة عوامل عند قيامها بتحديد أسعار الفائدة على الودائع وهذه العوامل هي: (عبيد ، ٢٠١٩ : ١٣٤)

- ١- السياسة النقدية وحجم المعروض النقدي.
- ٢- ظروف الاقتصاد الكلي للبلد.
- ٣- مقدار الضريبة المفروضة على المصارف سواء صريحة او ضمنية.
- ٤- متغيرات تخص الصناعة المصرفية منها مستوى المنافسة وأسعار الفائدة بين المصارف
- ٥- نسبة الأصول المصرفية والتسهيلات مقابل اجمالي الموجودات.

أهمية الاستراتيجية السعرية: يساهم تحديد سعر فائدة معين على الودائع بتأثير على القطاع الاقتصادي بشكل مجمل عم طريق الأمور التي يحققها وكما يلي: (عبد القادر ، ٢٠١٦ : ٥)

١. استقطاب الأموال من وحدات الفائض وتمويلها لوحدات العجز بما يحقق النمو الاقتصادي.
٢. السعي الى التأثير في تدفق الأموال بين الدول اذ يشجع سعر الفائدة المرتفع على استقطاب الأموال عبر الحدود.
٣. العمل على تحقيق التوازن والتحكم في المعروض النقدي وحسب الدورات الاقتصادية في البلد.
٤. التأثير في حجم الاستثمار والادخار وتحقيق اهداف السياسة النقدية.

سابعا / مساهمة كفاية رأس المال ومعايير بازل ٣ في حماية حقوق المودعين

ان من اهم وظائف رأس المال المصرفي هي حماية أموال المودعين كونها تمثل نسبة كبيرة من أصول المصارف التجارية لذا فان رأس المال يقوم بحماية هذه الأموال ضد المخاطر والخسائر المحتملة الناتجة عن منح القروض وهذه الوظيفة تقوم بها الجهات الرقابية متمثلة برقابة البنك المركزي على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية بهدف حماية المصرف والمودعين من

خطر الائتمان. (عاشوري ، ٢٠٢٠: ٢٥) لذا تعبر نسبة كفاية رأس المال عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه جمهوره من المودعين من راس ماله الممتلك كما تنص اتفاقية بازل على الا يتجاوز مجموع الودائع المصرفية قيمة راس المال بعشر مرات إذ ان أساس قيام نسبة كفاية راس المال هو مدى قدرة المصرف في التحكم والسيطرة على المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن عشرة بالمائة وكلما زادت الودائع عن هذه النسبة زادت المخاطر التي يتعرض لها المودعون. (محمد وآخرون ، ٢٠١٣: ٢٩) وبما ان النشاط المصرفي يخضع بصورة دائمة الى القانون التجاري والمصارف التجارية تقبل الودائع من الجمهور على أساس عقد الوديعة فان من الضروري اخضاع المصارف التجارية الى رقابة واشراف الدولة وتوفير الحماية للمودعين ومن هنا انطلقت فكرة نظام حماية الودائع.

ويقصد بنظام حماية الودائع :- هو تقديم الضمان للمودعين والعمل على حماية الودائع واستقرار الجهاز المصرفي لأن المصارف تعمل وتعتمد بشكل كبير على الودائع في تمويل أنشطتها عن طريق استقطاب هذه الودائع والوساطة في تحويلها كتسهيلات وقروض للمستثمرين مقابل فوائد وهي بذلك تسعى لتنمية أرباحها من جهة وتمويل المشاريع وعمليات التنمية من جهة أخرى وبما ان العمل المصرفي والقطاع الاقتصادي محفوف بالمخاطر والأزمات لذا لابد من تأسيس نظم وآليات تساعد المصارف في هذه المواقف وتضمن حقوق متعاملها وتحقق الاستقرار الاقتصادي والمالي ويقوم نظام حماية الودائع بحماية المودعين من مخاطر افلاس المصارف او توقفها عن الدفع وفكرته الأساسية وضع صندوق للتأمين على الودائع يغذى بموجب رسوم أو اشتراكات تدفعها المصارف . (المغازي ، ٢٠٠٨: ٣٢)

لذا يعرف نظام حماية الودائع بأنه (تنظيم اداري لا يهدف الى الربح انما يهدف الى زيادة الثقة بالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تحتفظ بمدخرات الافراد ليساعد هذه المصارف والمؤسسات في جذب المزيد من المدخرات بغية تنميتها واستخدامها لصالح المجتمع (بابكر احمد ، ٢٠٠٠: ٢)

ثامنا / أهمية كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف والمودعين والجهات الرقابية

لقد ازداد الاهتمام بكفاية راس المال بشكل كبير منذ السبعينيات بسبب التغيرات والأزمات التي طرأت على الاقتصاد العالمي وامتدت اثارها بشكل كبير على العمل المصرفي بشكل خاص مما أدى الى بروز مفهوم كفاية راس المال لغرض بناء أسس وقائية ودفاعية ضد المخاطر المصرفية الناتجة عن الازمات والظروف الاستثنائية حيث يعمل راس المال المصرفي الكافي على

امتصاص مخاطر توظيف أموال المصرف واستثماراته مما يساعد على نجاحه واستمراريته وتبرز أهمية كفاية رأس المال لمختلف الأطراف بالاتي: (صونيا ، ٦٩:٢٠٢٣)

- ١ - بالنسبة للمصرف فإن رأس المال الكافي يعزز سمعة المصرف ويجذب المزيد من المودعين
- ٢ - بالنسبة للمودعين فتبرز أهمية كفاية رأس المال من خلال اهتمام المودعين بحجم رأس المال والاحتياطيات مقارنة بحجم الودائع لدى المصرف أي مدى الملائمة المالية للمصرف وقوة المصرف في حماية الودائع
- ٣ - اما بالنسبة للسلطات الرقابية التي يمثلها البنك المركزي تتمثل أهمية كفاية رأس المال في احداث الرقابة على المصارف حتى لاتصل الى حالة الإفلاس بهدف حماية أموال المتعاملين مع المصرف من مودعين ومستثمرين و وحدات النشاط الاقتصادي كافة .

أ - دور الرقابة الخارجية في حماية حقوق المودعين

تعد حماية ديون المصارف التجارية من مهام الحكومات في مختلف دول العالم وهذه الديون تتمثل بأموال المودعين لدى المصارف لأن أي خطر يهدد أموال المودعين سوف يهدد سمعة النظام المصرفي وثقة الجمهور فيه وتتبع الحكومات متمثلة بالبنك المركزي عدة وسائل للمساهمة في تقديم الحماية للمودعين اهم هذه الوسائل هي: (أبو سمرة ٢٠٠٧ : ١١٠)

- ١ . الرقابة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف .
- ٢ . قيام البنك المركزي بمساعدة المصارف في ظروف الاعسار المالي عن طريق عمليات إعادة الخصم او تقديم القروض او تخفيض الاحتياطي القانوني .
- ٣ . ملكية الدولة العامة لعدد من المصارف يمكن ان يمثل حماية لحقوق المودعين لأن الدولة عنصر امان كافي يعمل على استقطاب الودائع ويلغي عنصر المخاطرة لدى المودعين.
- ٤ . استخدام نظام التامين على الودائع لتدعيم ثقة المودعين بالجهاز المصرفي .
- ٥ . التوجيهات التي يفرضها البنك المركزي ويلزم المصارف التجارية بتطبيقها .

ب - دور الرقابة الداخلية في حماية حقوق المودعين

فضلا عن الرقابة التي يفرضها البنك المركزي فهناك الرقابة الداخلية اذ نجد ان المصارف علاوة على الرقابة الخارجية وقواعد الحذر والتسيير فقد الزمها البنك المركزي بتعيين محافظين على الحسابات مهمتهم مراقبة الوضع المالي للمصرف كما تخضع الرقابة الداخلية لجملة من الضوابط

وتعتبر جزء أساسي من العمل المصرفي وتولى عناية خاصة بوصفها خط الدفاع الأول لتفادي الاخطار وحماية حقوق المودعين. (محمد، والي، ٢٠١٦:٩٨)

تاسعا / شركات ضمان الائتمان ودورها في حماية حقوق المودعين والمستثمرين:

هي شركات ومؤسسات تعمل على رقابة منح الائتمان من اجل تجنب المخاطر التي تهدد المودعين والمستثمرين) المتمثلة بمخاطر عدم سداد المقترض تتبع بذلك عدة خطوات وكما يلي (ii) (Liu .2008:47). 2015 :7)

١. **فحص الائتمان:** اذ تقوم شركات ضمان الائتمان بالفحوصات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة من المتقدمين لطلب الائتمان وعن طريق دراسة أوضاعهم تقرر منح الائتمان او عدمه.
٢. **الموافقة على الضمان:** قيام شركات ضمان الائتمان بإصدار ضمان ائتماني للمؤسسات المالية عندما ترى ذلك مناسباً.
٣. **تنفيذ القرض:** حيث تقدم المؤسسات المالية القرض بناء على ضمانات الائتمان.
٤. **السداد:** يعني قيام الشركات المتوسطة والصغيرة طالبة الائتمان بسداد مبلغ الائتمان للجهة المانحة.
٥. **طلب دفع البديل:** عندما لا تتمكن الشركات المقترضة من السداد لكل القرض او جزء منه تقوم المؤسسات المقرضة بمطالبة شركات الضمان بسداد القرض بدلا عنها .
٦. **الدفع البديل:** تقوم الشركة الضامنة بحل محل الشركات الصغيرة والمتوسطة المضمونة التي عجزت عن السداد.
٧. **مطالبات التعويض:** تحصل مؤسسة ضمان الائتمان على حق السداد نيابة عن الشركات المتوسطة والصغيرة المتعسرة عن طريق دفع الحلول.
٨. **سداد الديون المستحقة:** تقوم شركات الضمان بالسداد نيابة عن الشركات المضمونة وبهذا تحمي حقوق المودعين والمستثمرين وتضمن عدم تعثر المصارف. (Shang.2013.41)



الأطار التطبيقي للمحرم

المحرم الأول

التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

المحرم الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفروض



الإطار التطبيقي للبحث

المبحث الأول / تحليل متغيرات البحث

تمهيد

يتناول هذا الفصل التحليل المالي والاحصائي للعوامل المتعلقة بالدراسة لعينة مختارة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتضمنت هذه العينة ست مصارف هي كل من (مصرف التجاري ، مصرف الأهلي ، مصرف الاستثمار ، مصرف الائتمان ، مصرف الخليج ، مصرف الشرق الأوسط) ولغرض الوقوف على طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث تناول المبحث الأول التحليل المالي لمتغيرات الدراسة ومدى تأثير الرقابة المصرفية المتمثلة باتفاقية بازل ٣ بمؤشراتها (كفاية رأس المال ، نسبة السيولة ، نسبة الرافعة المالية) على النمو في حجم الودائع حيث تم قياس نسب كفاية رأس المال والسيولة ونسبة الرافعة المالية لهذه المصارف وأخيرا تم قياس مدى النمو في حجم الودائع وتأثره بتطبيق المعايير في كل مصرف من مصارف العينة و تم الاطلاع على طبيعة اتجاهات هذه المتغيرات عن طريق حساب النسب المالية (التحليل المالي) ومعدلات المتوسطات لكل قيمة وتحليل اسباب ارتفاع او انخفاض كل نسبة فيها للمصارف عينة الدراسة في مدة الدراسة التي امتدت من ٢٠٠٤-٢٠٢٣ علما ان مصارف العينة اختيرت بشكل عشوائي اذ ضمت العينة هذه المصارف :

اسم المصرف	رمز المصرف	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج	راس المال المدفوع
التجاري العراقي	BCOI	1992	2004	250.000.000
الشرق الاوسط	BIME	1993	2004	250.000.000
الاستثمار العراقي	BIBI	1993	2004	250.000.000
الاهلي	BNOI	1995	2004	250.000.000
الائتمان العراقي	BROI	1998	2004	250.000.000
الخليج التجاري	BGUC	1999	2004	250.000.000

أولا - مؤشر كفاية رأس المال: هو مؤشر أساسي يقيس مدى كفاية رأس مال المصرف او هي نسبة رأس مال المصرف الى موجوداته الخطرة وهذا المصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته وتعد نسبة كفاية رأس المال أداة

لقياس ملاءة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته وصموده امام أي خسائر محتملة بالمستقبل. وتم قياس هذه النسبة من البيانات السنوية المتوفرة المنشورة من قبل المصارف عينة الدراسة وبما ان رأس المال يتكون من رأس المال الأساسي (المدفوع) ورأس المال المساند المكون من الاحتياطات المعلنة ومخصص الخسائر والقروض لذا لحساب نسبة كفاية رأس المال قمنا باستخدام المعادلة الآتية:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال المدفوع + مخصص خسائر القروض / الموجودات المرجحة بالمخاطر

جدول (٣) مؤشر كفاية رأس المال

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	19.05%	25.72%	8.89%	15.52%	39.84%	8.45%
2005	128.66%	117.03%	28.64%	33.61%	41.12%	8.48%
2006	53.11%	167.36%	60.19%	12.94%	46.32%	19.07%
2007	47.92%	226.01%	96.97%	26.18%	31.13%	16.99%
2008	48.45%	94.49%	129.90%	48.52%	17.06%	17.52%
2009	48.31%	124.37%	137.70%	48.22%	25.17%	52.29%
2010	42.38%	92.28%	84.85%	29.32%	29.41%	28.32%
2011	78.35%	138.93%	59.92%	40.33%	43.23%	36.71%
2012	69.97%	130.87%	45.62%	26.41%	42.03%	45.18%
2013	111.26%	100.11%	57.85%	36.96%	62.56%	45.56%
2014	82.62%	130.45%	124.82%	59.07%	68.46%	78.13%
2015	96.67%	122.04%	133.00%	77.34%	56.53%	74.45%
2016	83.76%	124.36%	167.72%	54.68%	65.37%	76.06%
2017	77.52%	132.45%	134.69%	79.91%	55.24%	120.01%
2018	75.24%	109.80%	100.41%	28.87%	57.26%	148.29%
2019	123.05%	90.43%	111.82%	36.93%	183.45%	78.67%
2020	120.80%	46.43%	118.36%	39.49%	108.43%	81.45%
2021	75.32%	22.97%	77.08%	86.85%	118.43%	97.10%
2022	66.53%	19.74%	55.12%	85.68%	116.23%	67.44%
2023	135.36%	16.46%	124.28%	126.65%	95.49%	125.42%
Mean	79.22%	101.62%	92.89%	49.67%	65.14%	61.28%
STD	31.98%	53.70%	42.28%	28.68%	40.67%	40.62%
MIN	19.05%	16.46%	8.89%	12.94%	17.06%	8.45%
MAX	135.36%	226.01%	167.72%	126.65%	183.45%	148.29%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

تحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة

- **المصرف التجاري العراقي:** نلاحظ من تحليل مؤشر كفاية رأس المال ان المصرف حقق أعلى مؤشر سنة ٢٠٢٣ بنسبة (135.36%) وذلك لتنفيذه متطلبات البنك المركزي بشأن زيادة رأس المال للمصارف وانخفاض حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر نسبة الى رأس المال في تلك السنة وكانت أدنى نسبة لكفاية رأس المال في عام ٢٠٠٤ بمقدار %م(19.05) ما يدلنا على ارتفاع نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر وكان المتوسط السنوي للمصرف بنسبة (79.22%) والانحراف المعياري بلغ (31.98%)

٢- **مصرف الأهلي العراقي:** بلغ مؤشر كفاية رأس المال لدى المصرف الأهلي حده الأقصى عام ٢٠٠٧ وذلك في فترة تطبيق معايير بازل ٢ حيث جعل موجوداته الخطرة في حدها الأدنى وكان أكثر كفاءة في زيادة رأس المال واسترداد القروض الممنوحة من قبله مما رفع من سيولته حيث بلغ مؤشر كفاية رأس المال عند هذا العام (226.01%) اما النسبة الأدنى التي حققها المصرف فيما يخص كفاية رأس المال كانت عام ٢٠٢٣ والتي بلغت (16.46%) مما يعني ان الزيادة في الموجودات الخطرة قوبلت بارتفاع قليل في حق الملكية مما يعني ارتفاع درجة المخاطر لدى هذا المصرف وبلغ متوسط كفاية رأس المال للمصرف (101.62%) وبانحراف معياري بلغ (53.70%)

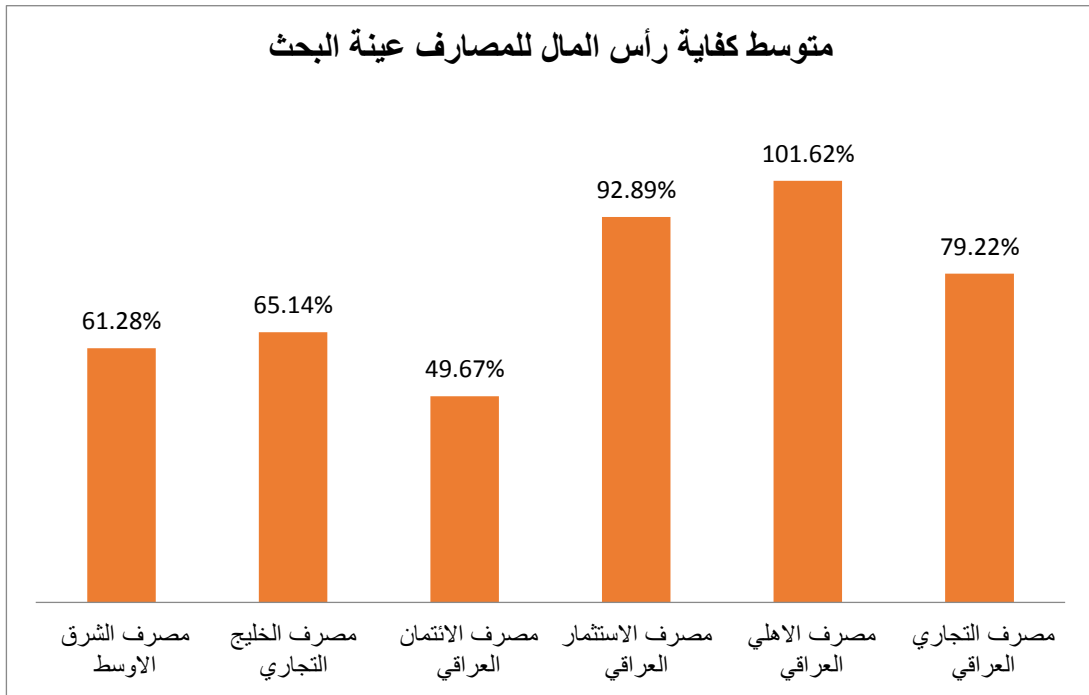
٣ - **مصرف الاستثمار العراقي:** حقق مصرف الاستثمار اعلى نسبة في مؤشر كفاية رأس المال وكان لك في عام ٢٠١٦ حيث بلغت النسبة (167.72%) مما يعكس انخفاض الموجودات الخطرة اما أدنى نسبة في مؤشر كفاية رأس المال كانت عام ٢٠٠٤ حيث لم يلتزم المصرف بمعايير كفاية رأس المال التي فرضها البنك المركزي ضمن مقررات بازل الأولى وتحفظ عن زيادة رأس ماله وهذا يعني ارتفاع موجوداته المرجحة بالمخاطر حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في ذلك العام بمقدار (8.89%) وكان متوسط نسبة كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي (92.89%) والانحراف المعياري لهذه النسبة (42.28%)

٤- **مصرف الائتمان العراقي:** حقق المصرف اعلى درجة كفاءة في إدارة أمواله وتجنبه المخاطر وذلك عند اعلى مؤشر كفاية رأس المال بنسبة (126.65%) في عام ٢٠٢٣ اما أدنى نسبة لهذا المؤشر كانت (12.94%) بينما بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصرف (49.67%) والانحراف المعياري (28.68%)

٥- **مصرف الخليج التجاري**: كانت أول قفزة في مؤشر كفاية رأس المال لهذا المصرف عام ٢٠١٩ وحقق أعلى نسبة كفاية رأس مال في هذا العام التي بلغت (183.45%) والتي تفوق متطلبات بازل ٣ ومتطلبات البنك المركزي العراقي في قانون المصارف رقم ٩٤ سنة ٢٠٠٤ وهذا يدل على انخفاض موجوداته المرجحة بالمخاطر اما اقل نسبة لدى مصرف الخليج التجاري في مؤشر كفاية رأس المال كانت عام ٢٠٠٨ اذ بلغت (17.06%) والمتوسط له بلغ (65.14%) والانحراف المعياري لكفاية رأس المال للمصرف نفسه كان (40.67%)

٦ - **مصرف الشرق الأوسط التجاري**: حقق مصرف الشرق أعلى مؤشر لكفاية رأس المال بنسبة (148.29%) وذلك في عام ٢٠١٨ مما يدل على زيادة أموال المساهمين وقيام المصرف بتطبيق متطلبات البنك المركزي التي تقتضي برفع نسبة وجودة رأس المال للمصارف العراقية بينما بلغت اقل نسبة في مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (8.45%) ما يدل على ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر التي يقابلها انخفاض سيولة المصرف وكان متوسط النسبة لهذا المصرف (61.28%) والانحراف المعياري بلغ (40.62%)

شكل (٢) متوسط كفاية رأس المال للمصارف



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

نشاهد من خلال الجدول (٣) والشكل (٢) ان اعلى نسبة متوسط نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٣ بلغت (101.62%). وهي تعود للمصرف الأهلي العراقي ويعزى ذلك الى الزيادة الحاصلة في رأس المال الممتلك قياسا بزيادة موجوداته الخطرة. اما اقل معدل لمتوسط نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة كانت لمصرف الائتمان العراقي اذ بلغت (49.67%) وكلا المصرفين التزما بمعايير الحد الأدنى لكفاية رأس المال التي اقرتها لجنة بازل الا ان المصرف الأهلي كانت النسبة لدية بأضعاف أكثر وهذا ما يجعله أكثر امانا تجاه مخاطر رأس المال الا انه من جانب آخر هكذا نوع من التحوط يحد من ربحية المصرف.

ثانيا - مؤشر السيولة المصرفية

يعد مؤشر السيولة من اهم المؤشرات الرئيسية التي تقيس نجاح اعمال المصرف واستقراره فالسيولة تقوم بتحقيق الاستقرار المالي للمصرف التجاري وتمكنه من مزاولة اعماله واستمرار نشاطه بشكل طبيعي اما إذا لم تكن سيولة المصرف النقدية كافية سيكون عرضة لمخاطر السيولة التي تحد من عمل المصرف في تلبية طلبات عملائه وتقاس نسبة السيولة حسب

مؤشر السيولة (LTD) = المعادلة الآتية: اجمالي القروض / اجمالي الودائع

المصرفية)

ويدل ارتفاع القروض التي يمنحها المصرف نسبة الى الودائع الى ارتفاع مخاطر السيولة وعدم المرونة المالية للمصرف على مواجهة أي متطلبات إضافية او امتصاص خسائر محتملة لذا سيتم قياس هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة.

جدول (٤) مؤشر مخاطر السيولة المصرفية

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	36.02%	42.20%	47.44%	8.10%	29.82%	21.75%
2005	25.73%	12.20%	57.92%	15.78%	41.12%	8.46%
2006	31.92%	51.80%	35.67%	7.49%	26.33%	8.36%
2007	24.11%	32.08%	30.00%	7.40%	13.41%	5.08%
2008	11.34%	25.13%	27.75%	2.27%	10.75%	6.20%
2009	7.66%	40.68%	17.25%	4.98%	16.92%	16.35%
2010	0.45%	68.94%	54.51%	3.04%	18.56%	30.73%

37.39%	30.95%	3.69%	62.04%	64.78%	0.99%	2011
32.05%	64.19%	0.19%	82.08%	43.59%	2.06%	2012
37.47%	57.78%	0.65%	49.38%	32.06%	4.09%	2013
52.46%	53.93%	0.39%	38.80%	49.00%	5.91%	2014
45.20%	67.54%	0.04%	30.60%	47.64%	10.06%	2015
39.03%	38.19%	0.02%	29.27%	93.37%	7.43%	2016
39.81%	48.28%	0.02%	49.42%	50.63%	6.86%	2017
29.90%	77.60%	0.02%	93.23%	54.53%	7.37%	2018
34.65%	71.75%	1.10%	0.07%	67.44%	7.81%	2019
31.92%	89.68%	1.05%	0.05%	75.76%	6.91%	2020
30.33%	7.32%	4.36%	78.80%	70.53%	16.96%	2021
86.30%	8.92%	4.98%	86.86%	55.85%	7.75%	2022
68.56%	36.48%	1.50%	64.40%	9.86%	13.19%	2023
33.10%	40.48%	3.35%	46.78%	49.40%	11.73%	Mean
20.38%	24.90%	3.99%	26.57%	21.02%	10.10%	STD
5.08%	7.32%	0.02%	0.05%	9.86%	0.45%	MIN
86.30%	89.68%	15.78%	93.23%	93.37%	36.02%	MAX

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

١ - مصرف التجاري العراقي: اتضح لنا عند تحليل نسبة سيولة هذا المصرف انه في عام ٢٠٠٤ بالغ في تقديم القروض لعملائه من اجل تحقيق الأرباح اذ بلغت نسبة مؤشر السيولة في ذلك العام (36.02%) مما جعله أكثر عرضة لمخاطر نقص السيولة المصرفية بينما كانت النسبة الأدنى لهذا المؤشر في عام ٢٠١٠ حيث بلغت (0.45%) ويدلنا هذا على ارتفاع ما استقبله المصرف من ودائع في ذلك العام بالنسبة للقروض حيث كان أكثر تحفظا في منح القروض مما يعني سيولة مرتفعة وقدرة عالية على مواجهة أي متطلبات او سحبات او خسائر وقد بلغ المتوسط السنوي للمصرف التجاري العراقي (11.73%) وكان الانحراف المعياري لنسبة السيولة في المصرف التجاري العراقي (10.10%)

٢- مصرف الأهلي التجاري : نشاهد في جدول تحليل مؤشر السيولة المصرفية ان هذا المصرف قد منح اعلى نسبة من القروض مقارنة بإجمالي الودائع لديه عند اتباعه سياسة الائتمان توسعية هادفة لتحقيق الأرباح بينما كانت نسبه متذبذبة هبوطا وارتفاعا فقزت لأعلى حد لها في عام ٢٠١٦ اذ بلغت (93.37%) حيث تمثل هذه النسبة سياسة مجازفة وعدم فعالية الرقابة على منح الائتمان بينما بلغ الحد الأدنى لنسبة إجمالي القروض الى الودائع المصرفية (9.86%) وذلك في عام ٢٠٢٣ مما يعني زيادة اجمالي الودائع لدى المصرف مقارنة بالقروض

الممنوحة وهو يعني مخاطر سيولة منخفضة ووضع اكثر استقرارا مع ربحية اقل بسبب السياسة التحفظية ذلك العام وبلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة (49.40%) وبانحراف معياري قدره (21.02%)

٣- **مصرف الاستثمار التجاري:** اظهر التحليل ان المصرف منح اعلى نسبة من القروض عام ٢٠١٨ اذ بلغ مؤشر السيولة (93.23%) بسبب اتباع المصرف سياسة توسعية ومجازفة في منح الائتمان لغرض تحقيق الأرباح اما أدنى نسبة لأجمالي القروض الى الودائع كانت عام ٢٠٢٠ وبلغت (0.05%) وكان متوسط المصرف السنوي لهذا المؤشر (46.78%) والانحراف المعياري (26.57%)

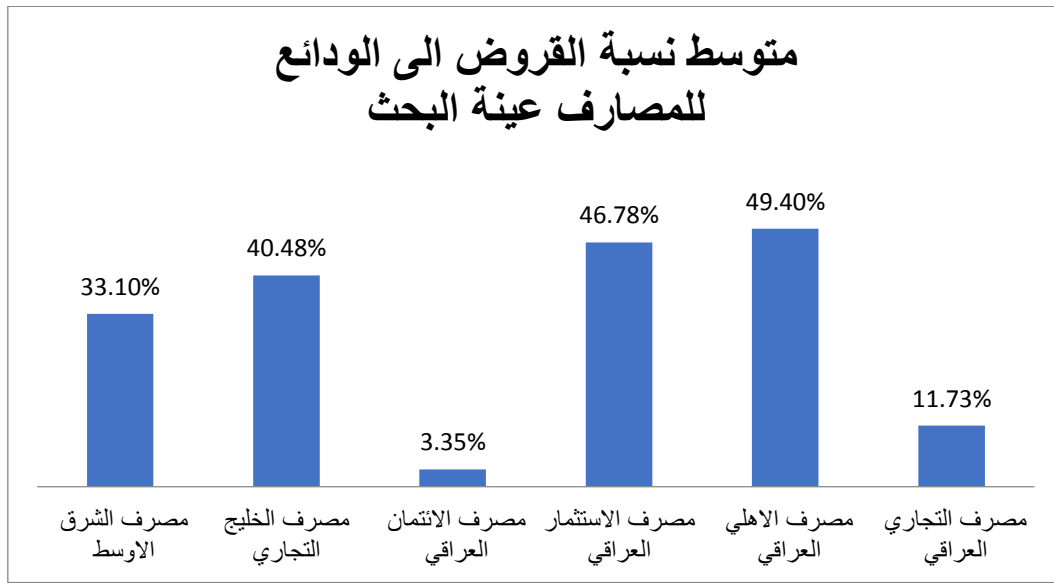
٤- **مصرف الائتمان التجاري :** سجل مصرف الائتمان التجاري ارتفاع في نسبة القروض الممنوحة حيث وصل اعلى مؤشر في نسبة القروض الى الودائع (15.78%) وذلك في عام ٢٠٠٥ ويدلنا على ان مصرف الائتمان هو الاكثر خمولا بين مصارف العينة وهذه النسبة كانت الاعلى للقروض الممنوحة من قبله فقط في ذلك العام حيث تم ملاحظة ان هذا المصرف هو الأكثر تحفظا على مدار السنوات التي تناولتها الدراسة بالنسبة لعينة المصارف المبحوثة وكانت النسبة الادنى لمؤشر السيولة لدى مصرف الائتمان التجاري في عام ٢٠١٦ اذ بلغ اجمالي القروض الى الودائع (0.02%) فقط واستمرت على هذا النحو لسنوات متتالية، وكانت نسبة المتوسط السنوي لمؤشر سيولة مصرف الائتمان (3.35%) وبلغت نسبة الانحراف المعياري (3.99%) وهذا يعد مؤشرا على انتهاج المصرف سياسة تحفظية تعيق من تحقيق الربحية وتحد من النشاط الاستثماري للمصرف .

٥- **مصرف الخليج التجاري:** من خلال التحليل يتبين قيام مصرف الخليج بمنح نسبة عالية من القروض عام ٢٠٢٠ إذ بلغت نسبة مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع (89.68%) متجاوزا بذلك النسبة الاعلى للحد المقبول من مخاطر السيولة التي سمح بها البنك المركزي العراقي و البالغة 50% تم بدأت النسبة بالانخفاض بشكل مفاجئ مجددا اما النسبة الأدنى لهذا المؤشر كانت عام ٢٠٢١ اذ بلغت (7.32%) وكان المتوسط السنوي للمصرف (40.48%) والانحراف المعياري (24.90%)

٦- **مصرف الشرق الأوسط التجاري:** عند قراءة مؤشر السيولة المصرفية لهذا المصرف على مدى ٢٠ عاما وهي الحدود الزمنية للدراسة نلاحظ ان اعلى مؤشر لمخاطر السيولة المصرفية كان في عام ٢٠٢٢ اذ بلغت النسبة (86.30%) التي تعني ارتفاع نسبة القروض الممنوحة مقابل

اجمالي الودائع أي ان المصرف كان متوسع في منح القروض اما أدني نسبة لها المؤشر كانت عام ٢٠٠٧ حيث بلغت (5.08%) وبلغ المتوسط لمؤشر المصرف (33.10%) وبلغ الانحراف المعياري لنفس المصرف (20.38%)

شكل (٣) متوسط نسبة السيولة المصرفية



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول (٤) والشكل (٣) ان أعلى متوسط سنوي لمخاطر سيولة المصارف يعود للمصرف الأهلي العراقي اذ بلغ (49.40%)

وهذا يدل على توسع المصرف عينة البحث في منح القروض لغرض تحقيق الأرباح، بينما أدني متوسط مخاطر سيولة كان من نصيب مصرف الائتمان العراقي اذ بلغ (3.35%)

وهو يدل على خمول المصرف وعدم استثماره للودائع الموجودة لديه وانخفاض مقدار القروض التي يمنحها وتحوط المصرف العالي تجاه مخاطر السيولة وتجنبه المجازفة في منح المزيد من القروض .

ثالثاً / مؤشر الرافعة المالية:

يُعد الرفع المالي وسيلة تلجأ إليها الشركات والمنشآت الاقتصادية لزيادة العائد على حقوق الملكية لديها (كون التمويل المقترض يخفف العبء الضريبي على المصرف)، ويعتبر معيار الرفع المالي الذي اعتمده لجنة بازل بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أمراً بالغ الأهمية ومكماً لإطار رأس المال القائم على المخاطر، حيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ٢٠١٤ إطار معيار الرافعة المالية (الرفع المالي)، إذ بدأت الفترة الإنتقالية لنسبة الرافعة المالية بتاريخ ١ يناير ٢٠١١، وتمت مراقبة بيانات نسبة الرافعة المالية للبنوك على أساس نصف سنوي من أجل تقييم ما إذا كان التصميم والمعايير المقترحة للحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية من الشريحة الأولى ٣ % مناسب خلال دورة إئتمان كاملة ولأنواع مختلفة من نماذج الأعمال وتم احتساب نسبة الرافعة المالية في هذه الدراسة لمصارف العينة قيد التحليل وحسب البيانات المتوفرة والمنشورة من قبلها باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{أجمالي الأصول (الموجودات)} - \text{حقوق الملكية / أجمالي الأصول (الموجودات)}$$

جدول (٥) مؤشر نسبة الرافعة المالية

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	82.92%	86.65%	83.64%	68.25%	69.41%	77.58%
2005	59.73%	57.65%	72.80%	84.24%	73.50%	87.55%
2006	61.25%	39.99%	81.41%	78.21%	70.48%	88.05%
2007	69.37%	45.41%	70.29%	78.33%	79.96%	87.60%
2008	67.24%	55.95%	70.26%	72.46%	82.89%	88.79%
2009	59.60%	44.95%	67.36%	69.25%	77.11%	86.45%
2010	53.69%	50.80%	64.06%	77.29%	76.64%	85.50%
2011	45.37%	42.91%	62.74%	65.78%	66.62%	79.36%
2012	51.20%	54.14%	58.04%	68.74%	64.90%	77.08%
2013	41.29%	68.93%	77.51%	67.32%	61.10%	73.81%
2014	36.70%	57.24%	78.78%	53.59%	57.63%	55.05%
2015	33.91%	51.40%	66.22%	51.20%	59.81%	58.98%
2016	34.83%	50.42%	72.53%	53.73%	57.46%	57.25%
2017	39.19%	50.20%	88.10%	33.82%	60.73%	57.47%

58.33%	60.38%	36.97%	53.37%	54.56%	45.93%	2018
59.39%	43.14%	43.14%	50.81%	59.44%	39.45%	2019
59.11%	44.27%	44.27%	53.58%	68.75%	50.12%	2020
58.61%	43.49%	37.08%	59.58%	82.66%	38.60%	2021
66.65%	44.19%	51.55%	62.20%	86.21%	38.43%	2022
45.52%	46.55%	26.27%	23.19%	86.36%	26.59%	2023
70.41%	62.01%	58.07%	65.82%	54.69%	48.77%	Mean
14.12%	12.79%	17.16%	14.46%	28.90%	14.28%	STD
45.52%	43.14%	26.27%	23.19%	39.99%	26.59%	MIN
88.79%	82.89%	84.24%	88.10%	86.65%	82.92%	MAX

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

١ - مصرف التجاري العراقي: عند قراءة مؤشر الرافعة المالية بالرجوع الى جدول التحليل نجد ان المصرف التجاري العراقي حقق اعلى نسبة في استخدام الرافعة المالية والاعتماد على اموال الغير في عام ٢٠٠٤ حيث بلغت النسبة (82.92%) اما النسبة الأدنى كانت عام ٢٠٢٣ وبلغت (26.59%) وبمتوسط سنوي (48.77%) وكان الانحراف المعياري للمصرف نفسه بنسبة (14.28%)

٢- مصرف الأهلي العراقي: بالرجوع الى جدول تحليل مؤشر السيولة للمصارف نرى ان المصرف الأهلي العراقي حقق اعلى نسبة في استخدام الرافعة المالية لتمويل نشاطه في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ مؤشر الرفع المالي للمصرف لذلك العام (86.65%) اما النسبة الأدنى في اعتماد المصرف على اموال الغير لتمويل نشاطه كانت في عام ٢٠٠٦ اذ بلغت (39.99%) وبمتوسط سنوي (54.69%) وبلغ الانحراف المعياري لمؤشر الرافعة المالية للمصرف الأهلي العراقي (28.90%)

٣ - مصرف الاستثمار العراقي: حقق مصرف الاستثمار اعلى مؤشر لنسبة الرافعة المالية في عام ٢٠١٧ اذ بلغت النسبة (88.10%) وهذا يعني ان المصرف اعتمد في تمويل هيكلته المالي واستثماراته على اموال الغير بشكل مرتفع في تلك السنة اما النسبة الأدنى لهذا المؤشر كانت عام ٢٠٢٣ حيث بلغت نسبة الرفع المالي للمصرف (23.19%) وكان متوسط نسبة الرافعة المالية (65.82%) والانحراف المعياري (14.46%)

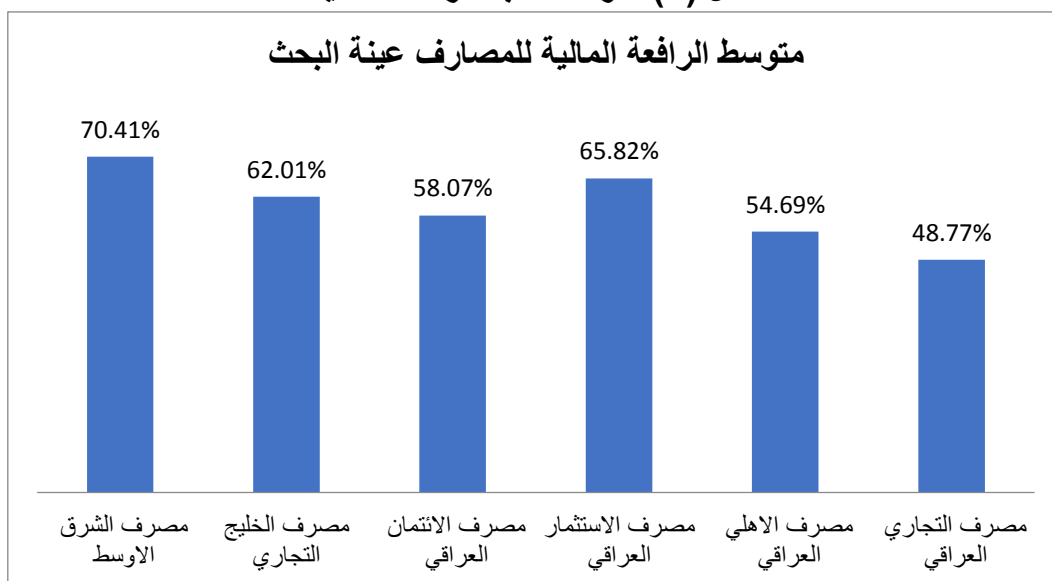
٤ - مصرف الائتمان العراقي: بالرجوع الى تحليل الرافعة المالية نلاحظ ان مصرف الائتمان العراقي نجد ان اعلى مؤشر لنسبة الرافعة المالية في هذا المصرف بلغت (84.24%) عام ٢٠٢١ واستمرت على هذا النحو من الارتفاع لمدة ثلاث سنوات وهو يعني ارتفاع اجمالي اصول المصرف نسبة الى حق الملكية لديه وزيادة اعتماده على اموال الغير في تسبير انشطته اما النسبة الأدنى لمؤشر

الرافعة المالية كانت في عام ٢٠١٧ وبلغت (26.27%) ومتوسطة لهذه النسبة (58.07%) والانحراف المعياري للمؤشر (17.16%)

٥ - مصرف الخليج التجاري: اظهر مؤشر نسبة الرافعة المالية لمصرف الخليج التجاري ان اعلى نسبة رفع مالي سجلها المصرف (82.89%) وهو في عام ٢٠٠٨ اما أدنى مؤشر رفع مالي لمصرف الخليج التجاري كان (43.14%) في عام ٢٠١٩ وكان متوسط مؤشر نسبة الرافعة المالية لهذا المصرف (62.01%) والانحراف المعياري للنسبة نفسها بلغ (12.79%)

٦- مصرف الشرق الأوسط التجاري: كانت النسبة الأعلى لمؤشر الرافعة المالية لهذا المصرف في عام ٢٠٠٤ اذ بلغت النسبة (88.79%) وبدأت النسبة تنخفض تدريجياً حتى وصلت حدها الأدنى في عام ٢٠٢٣ اذ بلغت (45.52%) اما المتوسط السنوي لنسبة الرافعة المالية لمصرف الشرق الأوسط كان هو الأعلى بين جميع مصارف العينة حيث بلغ (70.41%) والانحراف المعياري لنسبة الرافعة المالية للمصرف كان (14.12%)

شكل (٤) متوسط نسبة الرافعة المالية



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

بالرجوع الى مؤشر الرافعة المالية وقراءة النسب في الجدول (٥) والشكل (٤) نجد ان المصارف عينة الدراسة حققت نسب متقاربة في استخدام الرفع المالي في هيكل تمويل انشطتها ونرى ان

المتوسط الأعلى لمؤشر الرافعة المالية حققه مصرف الشرق الأوسط اذ بلغت النسبة (70.41%) اما أدنى متوسط لمؤشر للرافعة المالية حققها المصرف التجاري العراقي بنسبة (48.77%)

رابعاً / قياس معدل نمو الودائع المصرفية:

تعد الودائع المصدر الأكبر والاهم من بين الموارد المالية المتوافرة لدى المصارف ، لذا تعمل المصارف على تنميتها و تقدم أنواعاً متعددة من تلك الودائع اعتماداً على طلبات الجمهور وسياسات المصرف في زيادة مواردها المالية وأجور الخدمات التي تقدمها ، فالإدارة الكفؤة تجعل المصرف ابعده ما يكون عن المخاطر فالمصرف الي يتمتع بسيولة عالية وسمعة جيدة في تلبية طلبات عملائه وسحوباتهم في الأوقات العصيبة يعني مصرف اكثر خبرة وموثوقية وان الاعمال فيه تجري بطرق مرضية وبشكل دقيق وهذه جوانب مهمة عند اختيار العميل للمصرف الذي يرغب في الإيداع لديه واعطائه الثقة في العامل .

تم في هذا المبحث وبالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة من قبل مصارف العينة قياس مدى النمو في حجم الودائع المصرفية ومدى تأثر حجم الودائع في تطبيق معايير بازل ٣ خلال المدة الزمنية التي غطتها الدراسة وباستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة نمو الودائع المصرفية} = \text{أجمالي ودائع السنة الحالية} - \text{اجمالي ودائع السنة السابقة} / \text{اجمالي ودائع السنة السابقة}$$

جدول (٦) مؤشر نمو الودائع المصرفية

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	-	-	-	-	-	-
2005	154.20%	288.06%	37.14%	668.79%	107.62%	92.53%
2006	-6.58%	-52.16%	38.73%	75.08%	187.38%	19.29%
2007	22.44%	60.85%	-36.22%	-17.23%	96.48%	39.15%
2008	-7.48%	71.98%	30.94%	-16.57%	56.20%	24.83%
2009	-2.74%	7.43%	19.16%	5.49%	13.10%	55.91%
2010	-7.62%	28.28%	16.87%	93.20%	1.35%	18.71%
2011	3.93%	46.44%	34.68%	-39.29%	14.17%	9.02%
2012	34.34%	104.49%	3.25%	35.95%	20.21%	21.91%
2013	-13.73%	132.71%	46.55%	7.22%	59.96%	-

10.38%						
-35.11%	9.13%	-18.07%	-9.37%	-6.37%	25.21%	2014
-7.39%	-8.78%	-48.02%	1.31%	-20.69%	-25.24%	2015
-1.55%	2.87%	10.64%	9.18%	-30.96%	33.94%	2016
-0.59%	-37.78%	-19.58%	-7.08%	0.00%	10.73%	2017
32.35%	-12.37%	12.62%	-46.54%	3.25%	0.24%	2018
-36.82%	-13.46%	28.33%	57.33%	31.37%	8.97%	2019
-1.74%	0.00%	4.39%	38.74%	67.32%	86.04%	2020
4.52%	1.68%	-26.85%	-10.19%	193.11%	-41.34%	2021
-9.33%	9.99%	-19.65%	-68.89%	38.55%	5.03%	2022
7.43%	16.64%	229.38%	163.19%	75.10%	-17.78%	2023
7.08%	27.60%	50.83%	16.78%	54.67%	13.82%	Mean
31.74%	53.42%	162.25%	48.58%	81.89%	43.64%	STD
-36.82%	-37.78%	-48.02%	-68.89%	-52.16%	-41.34%	MIN
92.53%	187.38%	668.79%	163.19%	288.06%	154.20%	MAX

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

١- المصرف التجاري العراقي: حقق مصرف التجاري العراقي اعلى معدل نمو في حجم الودائع وبالنسبة للسلسلة الزمنية التي تبدأ عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو (154.20%) عن حجم الودائع في العام السابق بمبلغ (84,418,155,000) وبدأت نسبة النمو للودائع تتدنى حتى وصلت الى درجات سالبة اذ حقق المصرف أدنى مستوى نمو في حجم اجمالي الودائع التي استقبلها من الجمهور وذلك عام ٢٠٢١ وبمعدل (-41.34%) في حين كان المبلغ كبير مقارنة في السنوات بداية المدة التي تناولتها الدراسة اذ بلغ حوالي (159,989,676,00) وكان المتوسط السنوي لنمو الودائع في هذا المصرف بنسبة (13.82%) والانحراف المعياري بنسبة (43.64%) حيث ان هذه النسبة لاتعبر عن المبالغ المستقبلية من الايداعات انما هي مقارنة بين نسبة النمو على شكل سلسلة زمنية كون المصارف في السنوات العشر الاخيرة استقبلت مبالغ عملاقة بسبب تحسن الوضع الاقتصادي العام للفرد العراقي وزيادة المشاريع الاستثمارية والتعاملات المالية ووعي الافراد المصرفي .

٢- مصرف الأهلي العراقي : بالرجوع الى جدول (٦) نلاحظ ان المصرف الأهلي العراقي حقق اعلى نسبة نمو في حجم الودائع المستقبلية من الجمهور في عام بالنسبة الى معادلة النمو حسب السلسلة الزمنية ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبة النمو (288.06%) وبمبلغ اجمالي (28,347,459,342) اما النسبة الأدنى لمعدل نمو الودائع التي استقبلها المصرف من جمهوره مقارنة بالسنة السابقة كانت عام ٢٠٠٦ حيث كان انخفاض كبير ومفاجئ والنسبة كانت سالبة (- 52.16%) بمبلغ (13,562,802,206) ثم تذبذبت النسبة ارتفاعا وانخفاضا لتتحقق ارتفاعا ملحوظا

عام ٢٠٢١ بمبلغ (1,228,801,735,00) واستمرت بالارتفاع اما المتوسط السنوي لنسبة نمو الودائع المصرفية في المصرف الأهلي العراقي (54.96%) وهو اعلى متوسط نمو ودايع في مصارف العينة كون المصرف الأهلي العراقي اندرج في نشاط بيع العملة ، وكان الانحراف المعياري (81.89%)

٣- **مصرف الاستثمار العراقي:** نرى ان هذا المصرف ضمن المصارف مرتفعة النمو في نمو حجم الودائع مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة حيث حقق اعلى معدل للنمو في حجم الودائع عام ٢٠٢٣ وبنسبة (163.19%) (226,435,764,468) ضعف السنة التي سبقتها بمرّة ونصف اما النسبة الأدنى كانت (-68.89%) وذلك في عام ٢٠٢٢ بمبلغ (86,035,933,000) وهو انخفاض ملحوظ بالنسبة للسنة السابقة والتالية وكان متوسط نمو الودائع المصرفية لهذا المصرف (16.78%) فقط وبانحراف معياري بلغ (48.58%)

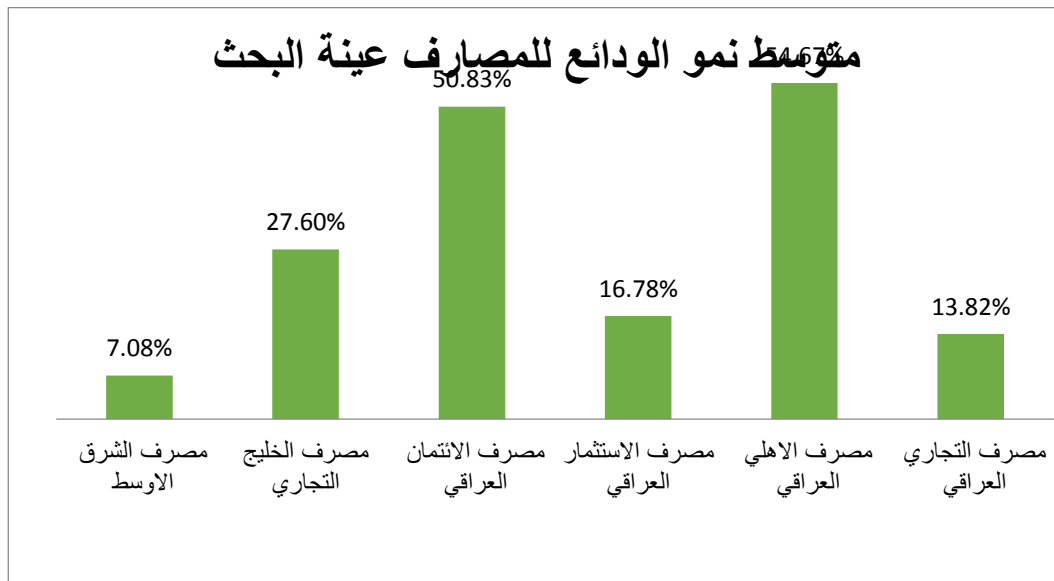
٤- **مصرف الائتمان العراقي:** بالرجوع الى نسب التحليل السابقة نجد ان مصرف الائتمان العراقي أكثر المصارف تحفظا ضد المخاطر بل واكثرها خمولا مما جعلته يحقق قفزة في النمو في حجم الودائع حيث لم يستخدمها في منح القروض وتراكت نسبها لديه حيث بلغ اعلى معدل نمو لمؤشر الودائع المصرفية بلغت (668.79%) عام ٢٠٠٥ (174,506,927,918) اما النسبة الأدنى لهذا المؤشر بلغت (-48.02%) (162,043,183,000) والمتوسط لهذا المصرف (50.83%) وهو ثاني اعلى متوسط نمو وكان الانحراف المعياري لنسبة النمو للمصرف نفسه (162.25%)

٥- **مصرف الخليج التجاري:** بالرجوع الى جدول (٦) لتحليل نسبة نمو الودائع المصرفية نجد ان مصرف الخليج حقق اعلى مستوى نمو للودائع التي استقبلها من الجمهور عام ٢٠٠٦ وبنسبة نمو (187.38%) (54,007,593,010) لاتخاذ استراتيجيات فعالة في استقطاب الودائع المصرفية ثم اخذت النسبة بين سنة واخرى في الانخفاض حتى وصلت الى أدنى مستوى لها بمؤشرات سالبة في عام ٢٠١٧ اذ بلغت (-37.78%) في حين ان المبلغ كان (265,803,562,818) وهو ادنى نمو لو قورن في السنة التي تسبق وكان المتوسط لنسبة نمو الودائع في هذا المصرف (27.60%) وبانحراف معياري بلغ (53.42%)

٦- **مصرف الشرق الأوسط التجاري:** أظهرت البيانات التي تم تحليلها لقياس نمو حجم الودائع ان مصرف الشرق الأوسط حقق اعلى نسبة نمو من حيث السلسلة الزمنية نمو في حجم الودائع المستقطبة من الجمهور بنسبة (92.53%) بمبلغ (296,542,251,404) وذلك عام ٢٠٠٥ ثم بدأ معدل النمو بالانخفاض والصعود بشكل متذبذب حتى سجل اقل نسبة ذات الاتجاه السالب عام ٢٠١٩

بنسبة (-36.82%) في حين ان المبلغ كان (271,418,423,000) وكان متوسط نسبة نمو الودائع لمصرف الشرق الأوسط (7.08%) وبلغ الانحراف المعياري لهذه النسبة (31.74%) عند استخدام معادلة نسبة النمو في حجم الودائع نجد انها لاتعبر عن المبالغ المستقبلية من الودائع بل تعبر عن تغير النسبة بين السنة والسنة التي تسبقها لذا تم ادراج المبالغ ضمن هذا التحليل .

شكل (٥) متوسط نمو الودائع المصرفية



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من الجدول (٦) والشكل (٥) نجد ان المصرف الأهلي العراقي حقق اعلى متوسط نمو في حجم الودائع ويليه مصرف الائتمان وكان اقل متوسط نمو بين مصارف العينة يعود لمصرف الشرق الأوسط التجاري وفي المبحث التالي سنقوم بقياس علاقة الأثر بين تطبيق مؤشرات معايير بازل ٣ والنمو في حجم الودائع وبالتالي معرفة هل كان لتطبيق المعايير تأثير في النمو ام ان النمو في حجم الودائع جاء عن طريق عوامل واستراتيجيات أخرى اتبعتها المصارف عينة البحث.

المبحث الثاني

تحليل علاقة الأثر واختبار الفرضيات

في هذا المبحث تم استخدام انموذج الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات الدراسة الرئيسية، المتغير المستقل متمثلاً ب (كفاية رأس المال CAR، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية F. Leverage) والمتغير التابع (نمو الودائع المصرفية D. growth). فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة. والمعادلة الخطية للانحدار المتعدد والتي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSS₂₃ هي:

$$D.growth = a+b*CAR+b*LTD+b*F. Leverage$$

اولاً: اختبار الفرضية الرئيسية:

H_1 : يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية

١- المصرف التجاري العراقي

يوضح الجدول (٧) نتائج علاقات الأثر المتعدد لمؤشرات بازل ٣ (كفاية رأس المال CAR، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية F. Leverage) في نمو الودائع المصرفية (D.growth). ويمكن تفسير الارقام الظاهرة في الجدول كالآتي:

ان معادلة الانحدار التقديرية

$$D.growth = 1.727 + 1.090 \text{ CAR} + 0.062 \text{ LTD} + 2.183 \text{ F.Leverage}$$

جدول (٧)

علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل ٣ في نمو الودائع المصرفية- المصرف التجاري العراقي

نمو الودائع المصرفية						المتغير المعتمد
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
قبول فرضية الأثر	55.6%	.006	6.267	1.090	1.727	CAR
				.062		LTD
				2.183		F.Leverage

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS_{V23}

- أ- بلغت قيمة (a) (1.727) ، وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (1.727) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل ٣ تساوي صفراً.
- ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال CAR (1.090) ، وهذا يعني ان تغيير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.090).
- ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع LTD (0.062)، وهذا يعني ان تغيير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.062).
- د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية F.Leverage (2.183) ، وهذا يعني ان تغيير مساهمة الرافعة المالية F.Leverage بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (2.183).

- هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.006) وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (99%).
- و- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت ما نسبته (55.6%) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل ٣ (كفاية رأس المال CAR، ونسبة القروض الى الودائع LTD، والرافعة المالية F. Leverage) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (44.4%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.
- ز- بالاعتماد على مستوى دلالة F الذي افترضه الباحث على ان لا تتجاوز فيه نسبة الخطأ المعنوية 1% تم التوصل الى القرار وهو قبول فرضية الأثر والتي تنص على " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية ".

٢- المصرف الاهلي العراقي

جدول (٨) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل ٣ في نمو الودائع المصرفية- المصرف الأهلي العراقي

نمو الودائع المصرفية						المتغير المعتمد
القرار	R^2	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
رفض فرضية الأثر	31.5	0.118	2.304	0.269	0.559	CAR
				1.072		LTD
				2.587		F.Leverage

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS_{v23}

- أ- بلغت قيمة (a) (0.559) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (0.559) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل ٣ تساوي صفراً.
- ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال (0.269) CAR وهذا يعني ان تغيير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغيير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.269)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع , LTD (1.072) وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.072)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية , F.Leverage (2.587) وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverage بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (2.587)

هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.118 %) (وهي اكبر من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها لا يمكن الاعتماد عليها

و- ان قيمة معامل التفسير (R2) بلغت ما نسبته (31.5%) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل ٣ (كفاية رأس المال CAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD ، والرافعة المالية F. Leverage ، (اما النسبة المتبقية والبالغة (69.5%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

ز - بالاعتماد على نسبة مستوى دلالة F تم التوصل الى قرار رفض فرضية الأثر والتي تنص " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية" اي ان النمو في حجم ودائع هذا المصرف لم يرتبط باستخدام مؤشرات معايير بازل ٣ انما جاء نتيجة عوامل اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية

٣- مصرف الاستثمار العراقي

جدول (٩) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل ٣ في نمو الودائع المصرفية- المصرف

الاستثمار العراقي

نمو الودائع المصرفية						المتغير المعتمد
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل
قبول فرضية الأثر	66.2	0.01	9.814	0.369	0.776	CAR
				0.575		LTD

				0.078		F.Leverage	
--	--	--	--	-------	--	------------	--

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة , (0.776) (a) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (0.776) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل 3 تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال CAR (0.369) , وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.369)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع , LTD (0.575) وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.575)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية , F.Leverage (0.078) وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverage بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.078)

هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.01) (وهي تساوي مستوى المعنوية البالغة 1%) ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة (99%)

و- ان قيمة معامل التفسير (R²) بلغت ما نسبته (66.2) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل 3 (كفاية رأس المال CAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD ، والرافعة المالية ، (F.Leverage) اما النسبة المتبقية والبالغة (33.8) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في البحث الحالي.

ز- تم التوصل الى قرار هو قبول فرضية الأثر (H1) والتي تنص على " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل 3 في حجم الودائع المصرفية"

٤- مصرف الائتمان العراقي

جدول (١٠) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل 3 في نمو الودائع المصرفية- المصرف الائتمان العراقي

						المتغير المعتمد
نمو الودائع المصرفية						
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	المتغير المستقل

قبول فرضية الأثر	61.3	.002	7.924	1.606	0.104	CAR	مؤشرات بازل ٣
				37.619		LTD	
				1.817		F.Leverage	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (0.104) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (0.104) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل ٣ تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال (CAR (1.606) وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.606)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع (LTD (37.619) وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (37.619)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية (F.Leverage (1.817) وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverage بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.817)

هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.002) (وهي اقل من مستوى المعنوية البالغة ١% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن الاعتماد عليها بنسبة تتجاوز (٩٩ %)

و- ان قيمة معامل التفسير (R²) بلغت ما نسبته (61.3 %) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل ٣ كفاية رأس المال CAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD ، والرافعة المالية (F.Leverage) اما النسبة المتبقية والبالغة (38.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في البحث الحالي.

ز- تم التوصل الى اقرار وهو قبول فرضية الأثر (H1) والتي تنص على " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية"

هـ- مصرف الخليج التجاري :

جدول (١١) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل ٣ في نمو الودائع المصرفية- لمصرف الخليج

نمو الودائع المصرفية						المتغير المستقل
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a	
رفض فرضية الأثر	26.3	0.194	1.783	0.239	1.267	CAR
				0.221		LTD
				2.458		F.Leverage
						مؤشرات بازل ٣

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (1.267) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (1.267) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل ٣ تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال (0.239) CAR , وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.239)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع , LTD (0.221) وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.221)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية , F.Leverage (2.458) وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverage بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (2.458)

هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.194) (وهي اكبر من مستوى المعنوية البالغة ١% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها لا يمكن الاعتماد عليها

و- ان قيمة معامل التفسير (R²) بلغت ما نسبته (26.3 %) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل ٣ كفاية رأس المال CAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD ، والرافعة المالية (F.Leverage) اما النسبة المتبقية والبالغة (73.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في البحث الحالي.

ز- بالاعتماد على مستوى دلالة F والذي حدده الباحث بمعامل خطأ 1% فقط تم التوصل الى قرار رفض فرضية الأثر التي تنص على " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية" وهذا يعني عدم وجود علاقة اثر لتطبيق معايير بازل في نمو

الودائع لدى هذا المصرف انما يعود النمو في الودائع الى متغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية .

٦- مصرف الشرق الأوسط التجاري :

جدول (١٢) علاقة الاثر لمؤشرات معايير بازل ٣ في نمو الودائع المصرفية- المصرف الشرق الأوسط التجاري

نمو الودائع المصرفية						المتغير المعتمد	المتغير المستقل
القرار	R ²	مستوى دلالة F	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a		
رفض فرضية الأثر	34.3	0.90	2.606	0.372	1.211	CAR	مؤشرات بازل ٣
				0.162		LTD	
				1.685		F.Leverage	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS_{v23}

أ- بلغت قيمة (a) (1.211) وهذا يعني ان حجم النمو في الودائع (D.growth) تساوي (1.211) دينار اذا كانت مساهمة مؤشرات بازل ٣ تساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر كفاية رأس المال (CAR (0.372) وهذا يعني ان تغير مساهمة كفاية رأس المال CAR بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.372)

ج- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر نسبة القروض الى الودائع (LTD (0.162) وهذا يعني ان تغير مساهمة نسبة القروض الى الودائع LTD بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (0.162)

د- بلغت قيمة بيتا (b) لمؤشر الرافعة المالية (F.Leverage (1.685) وهذا يعني ان تغير مساهمة الرافعة المالية F.Leverage بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير حجم النمو في الودائع (D.growth) بمقدار (1.685)

هـ- بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.90) (وهي اكبر من مستوى المعنوية البالغة 1% ، وهذا يعني ان النتائج التي تم التوصل اليها لايمكن الاعتماد عليها

و- ان قيمة معامل التفسير (R2) بلغت ما نسبته (34.3 %) من التغيرات التي تطرأ على حجم النمو في الودائع (D.growth) ويمكن تفسيرها عن طريق مساهمة مؤشرات بازل ٣ (كفاية رأس المال CAR ، ونسبة القروض الى الودائع LTD ، والرافعة المالية F.Leverage اما النسبة المتبقية والبالغة (65.7%) فهي تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

ز- تم التوصل الى القرار رفض فرضية الأثر (H1) والتي تنص على " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية" وبالتالي القرار يكون رفض وجود اثر وان النمو في حجم ودائع هذا المصرف جاء نتيجة متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية .

جدول (١٣) ملخص بيان تفسير علاقة الاثر بين مؤشرات بازل ٣ في حجم الودائع المصرفية للمصارف عينة الدراسة ومدى مساهمة تطبيق المعايير في حجم النمو لدى المصارف التي قبلت فرضية الأثر

اسم المصرف	مستوى دلالة F	قيمة R2	قبول او رفض الفرضية
مصرف الاستثمار العراقي	0.01	66.2%	قبول فرضية الأثر
مصرف الائتمان العراقي	0.002	61.3%	قبول فرضية الأثر
المصرف التجاري العراقي	0.006	55.6%	قبول فرضية الأثر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح ان ثلاث مصارف هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الاستثمار) من أصل ستة مصارف قد اثبت التحليل الاحصائي وجود تأثير معنوي لمؤشرات (نسبة كفاية راس المال – نسبة السيولة – نسبة الرافعة المالية) في معدل نمو حجم الودائع المصرفية. اما مصرفي (الشرق، الخليج) رفض فرضية الأثر وكذلك (مصرف الاهلي العراقي) (رفض فرضية الاثر رغم ارتفاع معدل نمو الودائع لديه وهذا يدلنا على ان أثر مؤشرات بازل في نمو الودائع المصرفية لدى هذه المصارف قليل مقارنة بالعوامل والاستراتيجيات الأخرى المؤثرة على حجم الودائع وهي متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .



الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

نستعرض في هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ولاسيما بعد استعراض اهم الجوانب النظرية والتطبيقية التي أدت الى التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وكالاتي:

١ - نستنتج من نسب التحليل المالي لمخاطر رأس المال للمصارف عينة الدراسة بأن غالبية المصارف العراقية التي شملتها العينة احتفظت بنسبة كفاية راس المال فاقت بأضعاف الحد الأدنى لمتطلبات بازل ٣ والبنك المركزي العراقي.

٢- ان المبالغة في تحوط المصارف ضد المخاطر حد من قدرتها على منح الائتمان والقيام بالاستثمارات ومن ثم حد من ربحيتها ونسب توزيع الأرباح لمساهميها.

٣- نستنتج من اختبار الفروض ان التزام المصارف عينة الدراسة بمعايير بازل ٣ تناسب طرديا مع نمو حجم الودائع لديها اذ أظهرت النتائج ان وجود علاقة التأثير شملت نصف العينة.

٤- حقق مصرف الائتمان العراقي اقل مخاطر السيولة كونه مصرف شديد التحفظ لدرجة الخمول مما اضعف موقفة في السوق

٥- كان مصرف الشرق الأوسط الأكثر استخداما للرفع المالي والاعتماد على أموال الغير مما جعله أكثر عرضة للمخاطر بالاضافة الى سوء الادارة فأن المصرف حاليا تحت الوصاية.

٦-ساهمت زيادة اهتمام المصارف العراقية عينة الدراسة بتطبيق مؤشرات كفاية راس المال والسيولة والرافعة المالية في دعم نجاح المصارف وزيادة عاملي الثقة والاطمئنان للمساهمين والمتعاملين مع المصارف معززة بذلك من سمعة المصارف والتي تعد من اهم الأهداف الرئيسية لجميع المصارف.

٧- ان وظيفة منح الائتمان هي اساس العمل والنشاط الذي تمارسه المصارف وهو بالتالي يعني عدم امكانية تجنب المخاطر بنسبة 100%.

٨ - تساهم المصارف في معالجة الدورات الاقتصادية عن طريق استخدام الاستراتيجية السعرية عبر التحكم في اسعار الفائدة على الودائع ورفعها لجذب المزيد وامتصاص الفائض النقدي لكبح التضخم والعكس في حالة الكساد

الفصل الرابع / المبحث الثاني

التوصيات

- ١- ضرورة ان تتجنب المصارف عينة الدراسة اعتماد نسب الرفع المالي بشكل مبالغ لان خسارة المصرف في هذه الحالة سوف تؤدي الى تآكل اموال المودعين .
- ٢- ان تذبذب نسب مخاطر السيولة لدى المصارف عينة الدراسة يدعو الى إعادة النظر والاهتمام بمؤشرات السيولة والعمل على استقرارها ومساءلة المصارف غير الملتزمة بالمعايير .
- ٣- تدعو الدراسة المصارف للعمل على تحقيق أكبر درجة ممكنة من التوافق بين عنصري الربحية والأمان لان المبالغة في التحوط تعد من محددات الربحية كما تعوق من قدرتها على منح الائتمان
- ٤- تبني العمل بالمعايير الدولية والالتزام بها لتحقيق الاندماج مع المصارف العالمية وزج القطاع المصرفي العراقي المتأخر في ركب المصارف العالمية.
- ٥- ضرورة تطوير ومراقبة عمل لجان الائتمان ولجان دراسات الجدوى وتطوير الرقابة الداخلية لدى المصارف مما يقلل المخاطر المحتملة ويعمل على تحصين المصرف.
- ٦- تدعو الدراسة الى استخدام المصارف الترويج عن مركزها المالي واساليبها الرقابية كاستراتيجية غير سعرية لجذب الودائع عبر زيادة الوعي لدى الجمهور بمزايا المصرف.
- ٧- ضرورة العمل على زيادة جذب الودائع بأنواعها المختلفة عن طريق تقديم العوائد المجزية نظرا لأهمية الودائع للمصارف وللنشاط الاقتصادي ككل.
- ٨- الحفاظ على العملاء عن طريق تقديم تجربة تعامل إيجابية مع المصرف.



المصادر والملاحق



قائمة المصادر

أولا / القران الكريم

ثانيا / المصادر العربية (الكتب)

١. ال شبيب، دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط١
٢٠١٢،
٢. ال علي، رضا صاحب أبو احمد، إدارة المصارف مدخل كمي معاصر، ط١، عمان، دار
الفكر للطباعة والنشر ٢٠٠٥
٣. ال علي، رضا صاحب، إدارة المصارف مغل كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر،
عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٥
٤. الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد، إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار
وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط٤، ٢٠٠٨
٥. الخطيب، خالد، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر
والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٠
٦. الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر في البنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة
المعارف، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٥
٧. الدوري، زكريا، والسامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر
والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠١٣
٨. الزبيري، حمزة محمود، إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان،
طبعة ٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١٤٥
٩. الشمري، راشد صادق، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر
والتوزيع عمان، ط١، ٢٠٠٩
١٠. الشمري، راشد صادق، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي.
دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣
١١. الشواربي، شقير فائق، محاسبة البنوك، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
ط١، ٢٠٠٢
١٢. الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،
الأردن، ط١، ٢٠١٤
١٣. الصيرفي، محمد، إدارة المصارف، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١،
٢٠٠٦
١٤. الطاهر. لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١
٢٠١٠،
١٥. الطراونة، بسام محمد وملحم، باسم محمد، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، ط١
، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠
١٦. دانيالز، وهانفوز، جوزيف وديفيد، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ
للنشر، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠١٠
١٧. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،
الأردن، ٢٠٠٠

١٨. عفانة، محمد كمال، إدارة الائتمان المصرفي، ط١، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٥
١٩. مامندي، غازي، إدارة البنوك، دار اليازوري للنشر، الأردن، ط١، ٢٠١٢
٢٠. مسودة دليل العمل الرقابي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التجارية، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩، ص٢
٢١. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات، ط٤، عمان، الأردن، دار وائل للنشر
٢٢. هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، ط١، ٢٠٠٦

الرسائل والاطاريح والبحوث:

٢٣. إبراهيم، تومي، تكييف معايير السلامة مع المصارف الإسلامية في ضل مقررات لجنة بازل الدولية -دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة محمد خضير، ٢٠٢٠
٢٤. أبو سمرة، رانية خليل حسان، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل سياسة الأصول والخصوم، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة اكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، ٢٠٠٧
٢٥. العجمي، خالد شطي، فعالية إدارة علاقات الزبائن في الولاء، دراسة ميدانية على عملاء البنوك الإسلامية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، دولة الكويت، ٢٠١١
٢٦. المغازجي، محمد إبراهيم، إمكانية التامين على الودائع ضد الاخطار المصرفية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨
٢٧. الموسوي، امير علي، المعايير المصرفية الدولية واتفاقية بازل، بحث مقدم للجامعة العراقية، كلية الإدارة واقتصاد، بغداد، ٢٠٢٠، ص١١ و١٢
٢٨. الموسوي، لمياء علي، تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها بالاستقرار المصرفي طبقاً لبازل ٣، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة واقتصاد، جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٢٢
٢٩. بن مسعود، مفتاح أحلام وايمان، عقود الوديعة المصرفية، مذكرة ماستر، جامعة عمار تلحي الغوط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ٢٠١٤-٢٠١٥
٣٠. حسن والعوسلي، حسن عباس، احمد علي، أثر التسويق الإلكتروني في تحقيق رضا الزبون، دراسة ميدانية في شركة مزاج للتجارة العامة، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والاعمال، فلسطين، ٢٠٢٠
٣١. خيرة، كتفي، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، رسالة ماجستير تخصص الحوكمة ومالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، سطيف، الجزائر، جامعة فرحات عباس، ٢٠١٦

٣٢. رفيف، بلسم حسين، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل ٢، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠١٥، ص ٤٠٥
٣٣. سعد، بهاء الدين مسعد & ابراهيم، شيماء مهدي، المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل
٣٤. سمية، محصول، رقية بو حيزر، رشيد غلاب، إثر كفاية راس المال وفق مقررات بازل ٣ على ربحية البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد الخامس، ص ١، ٢٠٢٢
٣٥. شاهين، علي، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مؤتمر التنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، ٢٠٠٦
٣٦. شحادة، حسين خليل، إدارة المخاطر المصرفية ' بحث مقدم الى معهد الدراسات المصرفية، وحدة التدريب، الكويت، ٢٠٠٥
٣٧. صالح، مفتاح واخرون، تأثير مقررات لجنة بازل ٣ على النظام المصرفي الإسلامي ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، ٢٠١٣،
٣٨. صالح، مفتاح وفاطمة، رحال، كفاية راس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل ١ وبازل ٢ وواقع تطبيقها لتوصيات بازل ٣، المؤتمر الدولي الاول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاسها على اقتصاديات دول العالم، الجزائر، جامعة البويرة، ٢٠١٣
٣٩. صالح، مفتاح ومعارفي، فريدة، المخاطر الائتمانية وتحليلها قياسها وادارتها والحد منها، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لإدارة المخاطر وإدارة المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، ٢٠٠٧
٤٠. صورية، عاشوري، محددات كفاية راس المال في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٧، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (٢٠٢٠، ٢٠١٩)
٤١. صونيا، جواني، إثر المخاطر المالية على كفاية راس المال في البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨ الى ٢٠٢١ أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة ٨ ماي، الجزائر، ٢٠٢٣
٤٢. طلحة، عبد القادر، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة بالاستخدام، مجلة المالية والأسواق، ص ٤٥، ٢٠١٦
٤٣. طلحي، كوثر، اليات تطبيق معايير بازل ٣ ودورها في استقرار العمل المصرفي - دراسة بعض التجارب الدولية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة يحيى فارس المدينة، ٢٠١٩
٤٤. عبيد، رامي يوسف، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية. مجلة صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، العدد ١٣٤، ص ١
٤٥. عثمان، بابكر احمد، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، بحث رقم ٤، ص ٢، ٢٠٠٠
٤٦. علي محبوب، وعلي سنوسي، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات بازل ٣، مجلة التكامل الاقتصادي، عدد ٨، ص ٣، ٢٠٢٠

٤٧. فرحي، محمد، احكام عقد الوديعة النقدية في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير في تخصص قانون الاعمال كلية الحقوق، جامعة وهران ٢٠١٣
٤٨. قاسم وكنعان، سامر وعلي، العلاقة بين ابعاد إدارة علاقات الزبائن والأداء المصرفي، دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين لبحوث والدراسات العلمية، عدد مجلد ٤٠
٤٩. كاظم وداغر، حسين جواد، ومنير جبار، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معايير بازل ٢ ، بحث مقدم الى جامعة البصرة، كلية الإدارة واقتصاد
٥٠. محبوبة، سعدي، إسماعيل محمد محسن، تعزيز راس المال المصرفي وفق معايير بازل ٣ وتأثيره على الربحية، بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مقدم لمجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠١٧،
٥١. محسن، مها مزهر، قياس استقرار النظام المصرفي في العراق وفق متطلبات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠١ ، المجلد ٢٣ ص ٢٦٤، ٢٠١٧
٥٢. محمد سعاد، واخرون، قياس كفاية راس المال في المصارف الاهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد ٣٤ ، ٢٠١٣
٥٣. محمد طاهر، سمير والي، احكام عقد الوديعة في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦، ص ٩٨
٥٤. ناصر، سليمان، كفاية راس المال في البنوك الإسلامية الجزائرية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، الجزائر ، ٨ كانون ٢٠١٣
٥٥. ناصر، سليمان، كفاية راس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للهندسة المالية الإسلامية، الجزائر ، ٢٠١٣، ص ٦
٥٦. هاني، منال، اتفاقية بازل ٣ ودورها في إدارة المخاطر، مجلة الاقتصاد الجديدة، عدد ١٦ ، مجلد رقم ١، ٢٠١٧
- وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢ العدد الثالث،
٥٧. يوسف، فريهان عبد الحفيظ، إدارة المخاطر، بحث مقدم الى كلية العلوم الإدارية، جامعة الاسراء ، ٢٠٠٨ يوليو ٢٠٢١
٥٨. ديبك، هاني احمد (العلاقة بين تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ٣ وربحية البنوك التجارية في فلسطين) رسالة مقدمة الى الجامعة الاسلامية في فلسطين وهي احد متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ،فلسطين ٢٠١٥
٥٩. مرشد ،محمد فائز ، (دراسة العوامل المؤثرة على جذب واستقطاب الودائع) حالة تطبيقية على عملاء المصارف التجارية الخاصة في سوريا ، مشروع اعد لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال ، المعهد العالي لادارة الاعمال، ٢٠١٨
٦٠. الاعرج، شاهين ، رافت وعلي (تأثير انشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني) دراسة تحليلية ميدانية مقدمة الى كلية التجارة ، الجامعة الفلسطينية ، غزة ، ٢٠١٢
٦١. ناشور ، الهام خزعل ، تحليل اثر هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الناشر جامعة حسبية بن

علي بالشفيف – مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، مجلد ١٧ ، عدد ٢٥ ، الجزائر ،
٢٠٢١

٦٢. طلحي ، كوثر (مقررات بازل ٣ كالية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي)
دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي مقالة منشورة في المجلة الاقتصادية ، جامعة
الجزائر ٢٠٢٠

المصادر الأجنبية

Book& Journals Periodicals & Articles

1. Akkizidis, Iohannis & Khandelwal, Sunil Kumar, Financial Risk Management for Islamic Banking and Finance, springer, 2008
2. Alfawwaz, Torki M., & Alrgaibat, Ghazi A., "Capital Adequacy of The Jordanian Banking Sector for The Period 2000-2013 “, International Journal Of Academic Research In Accounting, Finance And Management Sciences, Vol. 5, No.1, January, 2015
3. Basel Committee (2014) A brief history of the Basel committee
4. Braslinsa , Girts & Arefjevs , Ilja " Basel III: Countercyclical Capital Buffer Proposalthe Case Of Latvia , " Journal of Business ManagementI , SSN 1691-5348 ,No.7 , 2013
5. Drechsler, I., Savov, A., & Schnabl, P. (2017). The Deposits Channel Of Monetary Policy. The Quarterly Journal Of Economics, 132(4), 1819-1876, pp. 132
6. Eyob, T, (2019) “The Impact Of Branch Expansion On Deposit Mobilization, Loan Disbursement And Profitability The Case Of Lion International Bank SC”, Doctoral Dissertation, Addis Ababa University, Ethiopia, pp40-60.
7. Harzi, Adel " The impact of Basel III on Islamic banks: A theoretical study and comparison with conventional banks", Working Paper presented first time at the research chair ”ethics and financial norms” of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah) ,2012
8. Li، jiaming and xiaohualin, (2015) Assesing credit guarantee companies in china: Applying anew framework <china economic Review
9. Liu, D J, (2008) cooperative Risk Research of commercial Bank and SME credit Guarantee Companies Wuhan University of Technology Wuhan

10. Machona. V, Kaseke .N (2013) deposit attracting Strategies in the Financial Sector in a multi currency setting: The case of commercial bank in Zimbabwe "University of Zimbabwe Business Review Vol (1) No (1)
11. Ojo, Marianne " Basel III and responding to the recent Financial Crisis: progress made by the Basel Committee in relation to the need for increased bank capital and increased quality of loss absorbing capital ", North West University, online at <https://mpr.aub.uni-muenchen.de/70887/> MPRA Paper No. 70887, posted 28 Apr 2016 13:57 UTC, Munich Personal Repec Archive, 21 April, 2016
12. Schmitz ,Johannes, Commodity Price Risk Management, Risk Journal | Volume 3,2015.
13. Shang E X (2013) Research on Sustainable Development of SME credit guarantee institutions Dongbei
14. Wagster, John D. "Impact Of The 1988 Basle Accord On International Banks ", The Journal Of Finance , Vol. Li, No. 4 , September, 1996
15. Went, Peter " Basel III Accord: Where do we go from here?", GARP Research Center, USA, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1693622, October 15, 2010
16. Gaston & Schumacher The impact of Basel III on financial (in)stability: an agent-based credit network approach , Sep 2013, Accepted 11 Dec 2014
17. Hryhorii Skovoroda ,Digital Banking Impact on Turkish Deposit Banks Performance, 2018 ,
18. Abbas &etal,The impact of net Stable Funding Ratio (NSFR) Regulation of Basel 3 on Financial Profitability and Stability ;A Case of Asian Islamic Banks,2022
19. Mark Egan ,*Deposit Competition and Financial Fragility: Evidence from the US Banking Sector*,2015

الملاحق

اجمالي الودائع

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	33,209,436,226	7,304,992,644	62,822,732,768	22,698,823,524	9,051,625,542	154,027,289,029
2005	84,418,155,000	28,347,459,342	86,152,855,294	174,506,927,918	18,793,200,802	296,542,251,404
2006	78,863,914,707	13,562,802,206	119,522,182,000	305,533,420,405	54,007,593,010	239,348,107,400
2007	96,559,182,167	21,816,120,000	76,236,508,000	252,885,472,970	106,116,092,813	333,057,282,533
2008	89,338,055,340	37,519,122,000	99,825,369,000	210,988,910,837	165,752,111,737	250,353,445,084
2009	86,892,770,560	40,308,484,000	118,951,666,000	222,578,040,793	187,469,559,369	390,316,892,029
2010	80,272,452,103	51,706,265,000	139,014,126,000	430,018,107,630	190,009,726,077	463,327,000,000
2011	83,430,122,075	75,720,087,000	187,225,119,000	261,062,872,000	216,937,000,000	505,118,000,000
2012	112,077,560,154	154,838,000,000	193,308,065,000	354,914,757,000	260,780,000,000	615,784,000,000
2013	96,691,418,365	360,328,792,951	283,287,758,000	380,529,864,000	417,143,000,000	551,856,183,588
2014	121,063,102,866	337,379,957,077	256,735,897,000	311,749,827,000	455,212,000,000	358,117,941,092
2015	90,506,262,034	267,565,700,038	260,109,892,000	162,043,183,000	415,263,989,371	331,666,000,000
2016	121,221,799,000	184,727,884,000	283,975,108,000	179,282,330,000	427,200,844,364	326,517,000,000
2017	134,227,044,000	184,729,000,000	263,857,571,000	144,170,024,000	265,803,562,818	324,584,687,000
2018	134,551,597,000	190,731,969,000	141,059,490,666	162,366,285,000	232,934,933,496	429,602,445,000
2019	146,614,580,000	250,556,613,000	221,933,753,000	208,358,810,000	201,579,972,579	271,418,423,000
2020	272,760,843,000	419,234,818,000	307,903,792,000	217,501,732,000	201,579,972,579	266,696,675,000
2021	159,989,676,000	1,228,801,735,000	276,541,303,000	159,111,873,000	204,966,518,867	278,749,910,000
2022	168,040,618,000	1,702,548,715,000	86,035,933,000	127,840,826,000	225,447,864,091	252,740,356,000
2023	138,158,501,439	2,981,105,945,000	226,435,764,468	421,076,303,000	262,951,226,456	271,516,000,000

اجمالي القروض

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	11,961,411,628	3,082,571,000.00	29,804,559,820.00	1,839,043,891.00	2,699,518,000.0	33,503,206,000.
2005	21,719,746,292	3,458,433,803.00	49,901,774,958.00	27,530,428,842.00	7,728,699,071.0	25,075,367,744.
2006	25,170,336,741	7,025,743,890.00	42,637,447,000.00	22,892,931,963.00	14,222,551,874.00	20,004,757,686.
2007	23,282,182,846	6,998,395,000.00	22,868,636,000.00	18,701,779,793.00	14,233,572,734.00	16,905,176,721.
2008	10,132,632,341	9,430,275,000.00	27,699,342,440.00	4,784,059,965.00	17,821,105,330.00	15,516,842,118.
2009	6,659,091,547	16,398,748,000.00	20,524,122,000.00	11,076,543,891.00	31,726,085,538.00	63,798,697,945.00
2010	359,656,116	35,648,124,000.00	75,774,088,000.00	13,085,635,729.00	35,260,803,563.00	142,380,805,852.00

188,852,690,664.00	67,135,089,722.00	9,633,019,000.00	116,150,555,000.00	49,054,318,000.0	829,146,550.00	2011
197,335,847,190.00	167,382,152,208.00	678,911,000.00	158,668,419,000.00	67,493,269,853.0	2,311,016,973.00	2012
206,777,862,361.00	241,019,661,711.00	2,472,434,000.00	139,890,967,000.00	115,537,922,145.0	3,956,341,543.00	2013
187,865,081,586.00	245,481,725,026.00	1,227,300,000.00	99,603,978,000.00	165,327,058,647.0	7,154,494,691.00	2014
149,924,804,832.00	280,470,597,242.00	67,076,000.00	79,589,801,000.00	127,465,461,000.0	9,101,997,145.00	2015
127,429,401,000.00	163,156,102,629	27,942,398.00	83,122,542,213.00	172,479,667,000.0	9,001,445,321.00	2016
129,201,401,000.00	128,333,537,508	28,042,000.00	130,411,000,000.00	93,536,244,000.00	9,208,442,301.00	2017
128,434,811,000.00	180,767,475,870.00	27,423,983.00	131,511,000,000.00	104,006,083,000.00	9,920,842,221.00	2018
94,050,981,000.00	144,623,558,927	2,294,609,000.00	146,506,000.00	168,964,000,000.00	11,446,640,000.00	2019
85,136,467,000.00	180,767,475,870	2,294,609,000.00	138,827,000.00	317,599,000,000.00	18,840,651,000.00	2020
84,550,800,000.00	14,995,965,855.00	6,937,918,000.00	217,918,655,122.00	866,613,924,000	27,136,047,000.00	2021
218,112,915,000.00	20,120,821,436.00	6,370,257,000.00	74,728,108,493	950,955,823,000	13,029,839,000.00	2022
186,143,000,000.00	95,933,933,905.00	6,302,979,000.00	145,824,013,104	293,998,116,000	18,219,978,030	2023

اجمالي حق الملكية

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	12,549,400,927	1,668,748,000	31,184,654,000	78,856,632,201	4,629,754,000	39,359,511,544
2005	62,661,419,493	27,104,016,844	37,686,864,789	33,709,379,584	12,118,919,503	39,782,810,742
2006	63,776,569,227	26,361,121,841	31,184,654,000	77,875,755,587	24,157,588,371	35,782,810,742
2007	65,304,007,263	27,945,512,000	38,950,358,000	77,875,755,587	28,431,661,230	50,449,023,707
2008	67,053,088,121	31,080,598,000	47,046,438,000	93,069,863,675	41,050,279,006	63,840,125,656
2009	84,150,645,064	51,771,970,000	62,522,443,000	111,912,636,387	59,200,957,105	75,547,214,715
2010	94,538,893,067	52,913,474,000	88,455,196,000	135,093,459,619	63,548,282,453	84,098,352,240
2011	135,184,629,395	105,416,986,000	122,107,694,000	151,965,487,000	118,183,956,284	137,899,379,151
2012	143,200,259,288	154,663,993,882	158,734,512,000	175,547,483,000	149,087,509,846	187,746,192,328
2013	196,579,178,046	168,541,167,966	117,107,674,000	197,079,367,000	303,984,100,291	202,779,595,209
2014	284,385,241,180	263,386,979,914	118,557,667,000	290,171,143,000	345,974,012,631	307,074,411,660
2015	274,201,298,497	260,396,326,552	186,356,658,000	301,809,851,000	321,625,505,884	276,967,572,232
2016	277,566,169,000	277,870,247,000	158,734,512,000	290,171,143,000	335,127,567,535	287,125,000,000
2017	280,082,142,000	285,719,322,000	68,284,135,787	315,456,738,000	314,204,752,306	273,005,000,000
2018	264,099,646,000	275,849,745,000	283,101,916,000	313,694,366,000	317,733,784,273	271,125,000,000
2019	272,232,126,000	256,641,507,000	260,626,478,000	297,126,650,000	297,126,650,000	267,290,296,000
2020	307,754,629,000	307,483,051,000	265,274,450,000	293,699,445,000	293,699,445,000	264,891,189,000
2021	314,542,919,000	315,862,149,000	263,138,358,446	293,699,445,000	304,325,776,837	265,181,362,000
2022	325,708,595,000	333,266,886,000	284,362,870,949	197,079,367,000	308,640,863,010	265,195,849,000
2023	317,407,919,000	505,090,160,000	317,069,442,119	299,504,548,000	321,457,227,123	254,239,017,000

اجمالي الأصول

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	73,465,764,213	12,498,961,000	190,582,225,476	248,349,883,000	15,136,854,000	175,541,477,000
2005	155,584,802,422	64,006,501,220	138,577,952,289	213,869,681,163	45,733,265,770	319,496,069,215
2006	164,594,170,638	43,925,751,126	167,731,022,000	357,423,459,169	81,847,073,831	299,385,631,368
2007	213,176,856,295	51,192,450,000	131,112,403,000	359,329,223,523	141,855,589,170	406,782,968,680
2008	204,674,371,349	70,563,773,000	158,171,718,000	337,992,826,946	239,984,991,213	569,667,612,693
2009	208,304,265,378	94,052,910,000	191,558,025,000	363,961,161,693	258,650,056,326	557,540,022,098
2010	204,163,838,149	107,558,290,000	246,091,571,000	594,931,934,359	272,031,632,749	580,125,543,187
2011	247,446,396,459	184,664,516,000	327,719,084,000	444,122,919,000	354,046,282,299	668,017,284,736
2012	293,436,517,502	337,230,596,947	378,276,838,000	561,579,000,000	424,766,297,564	818,969,589,919
2013	334,843,250,328	542,453,293,966	520,596,472,000	602,995,000,000	781,479,239,060	774,180,018,936
2014	449,272,568,429	615,935,603,929	558,655,517,000	625,187,059,000	816,478,697,199	683,076,386,655
2015	414,889,153,817	535,764,591,305	551,734,351,000	618,517,645,000	800,180,667,466	675,123,601,662
2016	425,905,237,000	184,727,884,000	577,870,247,000	627,059,275,000	787,871,125,215	671,646,000,000
2017	460,615,311,000	573,706,556,000	573,706,555,000	476,638,010,000	800,108,667,466	641,848,500,000
2018	488,412,312,000	607,084,862,000	607,084,863,000	497,694,366,000	802,022,034,419	650,646,600,000
2019	449,595,650,000	632,803,000,000	529,829,506,000	522,536,851,000	522,536,851,000	658,231,494,000
2020	616,949,229,000	983,965,000,000	571,480,175,000	527,045,441,000	527,045,441,000	647,868,750,000
2021	512,311,665,000	1,821,341,840,000	650,958,668,058	466,751,787,000	538,490,755,397	640,721,811,000
2022	528,983,923,000	2,416,088,780,000	752,255,033,000	406,730,762,000	553,057,328,642	795,103,959,000
2023	432,380,823,470	3,702,390,488,000	412,770,306,866	406,209,720,000	601,379,698,805	466,650,912,590

رأس المال المدفوع

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	10,000,000,000	1,143,750,000	5,760,000,000	1,600,000,000	4,120,000,000	7,500,000,000
2005	60,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	10,300,000,000	15,000,000,000
2006	60,000,000,000	25,000,000,000	29,750,000,000	25,000,000,000	22,344,000,000	27,000,000,000
2007	60,000,000,000	25,000,000,000	29,750,000,000	50,000,000,000	22,344,000,000	31,000,000,000
2008	60,000,000,000	25,000,000,000	37,500,000,000	70,000,000,000	25,000,000,000	42,000,000,000
2009	60,000,000,000	50,000,000,000	50,400,000,000	85,000,000,000	50,000,000,000	55,000,000,000
2010	60,000,000,000	50,000,000,000	75,020,000,000	100,000,000,000	56,990,000,000	66,000,000,000
2011	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	103,950,000,000	100,000,000,000
2012	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	103,950,000,000	150,000,000,000
2013	150,000,000,000	152,000,000,000	155,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	150,000,000,000
2014	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000

250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2015
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2016
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2017
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2018
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2019
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2020
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2021
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2022
250,000,000,000	300,000,000,000	250,000,000,000	257,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	2023

الموجودات المرجحة بالمخاطر

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	54,000,999,342	5,255,359,695	67,108,108,341	16,748,347,912	10,664,907,010	102,052,319,855
2005	46,858,443,645	21,643,324,871	91,012,691,161	78,856,632,201	26,115,336,697	214,998,096,095
2006	132,732,701,668	15,541,772,126	52,786,344,000	195,126,737,043	50,577,277,846	160,785,631,368
2007	173,904,926,724	11,816,724,000	31,448,151,000	191,585,447,578	91,430,794,170	232,428,968,680
2008	155,895,507,509	28,264,438,000	33,271,364,880	170,613,938,395	170,628,460,266	293,174,555,985
2009	152,421,966,715	41,575,567,000	37,274,301,000	203,320,965,746	200,656,720,561	122,309,101,049
2010	161,380,597,554	56,869,710,000	96,629,331,000	385,511,906,359	196,100,632,749	236,215,543,187
2011	138,522,128,861	74,680,196,000	171,887,500,000	248,349,883,000	257,368,282,299	298,304,284,736
2012	156,033,322,804	79,588,596,947	219,427,534,000	379,276,229,000	264,712,144,256	355,061,153,752
2013	143,039,286,745	159,352,293,966	289,126,342,000	406,340,565,000	412,708,914,099	352,119,513,703
2014	314,674,899,643	206,343,865,384	203,204,138,000	423,492,183,000	451,334,568,473	333,309,651,511
2015	269,515,544,755	224,222,020,794	190,334,580,000	323,476,445,000	555,424,071,845	349,812,784,620
2016	311,677,666,000	220,044,450,000	151,406,678,000	457,510,454,000	480,327,878,785	342,407,625,000
2017	335,440,470,000	195,431,750,000	187,859,112,000	312,960,580,000	574,266,141,641	217,067,683,000
2018	332,594,013,000	228,629,862,000	251,991,380,000	866,127,734,153	553,972,741,868	175,652,023,000
2019	211,270,123,000	277,576,000,000	226,284,208,000	677,239,829,000	164,283,013,658	331,398,254,000
2020	215,904,566,000	542,693,228,000	213,779,485,000	633,333,909,000	292,535,509,926	330,554,425,000
2021	349,189,352,000	1,211,233,891,000	328,290,849,058	287,936,218,000	267,848,122,894	302,705,758,000
2022	375,879,964,000	1,272,411,764,000	459,103,033,000	291,860,047,000	272,910,638,427	434,051,959,000
2023	184,652,231,789	1,518,984,292,000	209,238,896,899	197,458,318,000	332,195,188,829	199,357,912,590

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	289639233	208136231	208064000	1000000000	129298217	1127019763
2005	289639233	329136231	1066564858	1500000000	437434077	3241031273
2006	10498821060	1011345502	2021963000	247797375	1081098678	3664099361
2007	23334074315	1707038000	744000000	165888805	6120000000	8499986060
2008	15525156527	1707038000	5718537000	12786000000	4101558245	9369496825
2009	13628470572	1707038000	928115329	13040754494	500000000	8950000000
2010	8390722470	2481038000	6971485000	13040754494	687000000	9000000000
2011	8533253120	3755353000	3000000000	165047000	7300000000	9509987594
2012	9177352160	4155797000	109645000	164972000	7300000000	10412788929
2013	9149201268	7532829011	12271000000	165338000	8200000000	10428195935
2014	9970649033	19166780052	3644340000	165338000	9,000,000,000	10428195935
2015	10545978115	23651469360	3150050000	165338000	14,000,000,000	10428195935
2016	11045978115	23651469360	3936798000	165338000	14,000,000,000	10428195935
2017	10038978115	8843000000	3036798000	75701000	17200000000	10507189588
2018	227633000	1024315000	3036798784	76901000	17200000000	10469004180
2019	9971176000	1024315000	3036798784	77301000	1376000000	10724919253
2020	10806777000	1999000000	3036798784	79701000	17200000000	19252064253
2021	13009256000	28,270,237,000	3,036,798,784	79701000	17,200,000,000	43,935,769,000
2022	82169000	1,216,667,000	3,036,798,784	79701000	17,200,000,000	42,709,681,000
2023	-45952000	19,053,669	3,036,798,784	79701000	17,200,000,000	33,469,000

مخصص خسائر القروض

صافي الربح

سنوات	مصرف التجاري العراقي	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2004	1,415,695,960	411,932,000	1,377,761,152	730,915,183	370,239,000	5,332,276,000
2005	1,659,965,025	1,808,593,951	6,000,491,933	6,440,653,390	1,489,248,572	8,308,154,918
2006	2,100,698,198	-742,895,003	497,789,000	14,275,317,778	2,709,435,537	3,785,163,293
2007	2,407,306,994	1,852,259,000	9,680,381,000	21,979,679,203	4,953,399,242	11,561,101,006
2008	4,263,376,063	3,510,884,000	9,208,192,000	18,467,964,858	15,411,634,473	13,254,592,807
2009	4,288,446,602	696,561,000	5,419,037,000	8,956,403,370	8,019,160,152	11,000,000,000
2010	13,934,450,028	1,351,558,000	10,466,715,000	9,676,695,765	6,161,760,788	8,195,965,471

21,625,805,198	12,470,337,405	18,531,525,000	11,678,862,000	2,904,494,000	5,744,687,963	2011
28,588,411,577	36,342,937,635	25,280,166,000	3,416,950,000	18,195,673,187	10,573,317,681	2012
24,467,634,443	56,026,695,132	13,746,219,000	31,539,943,000	16,610,177,132	7,989,301,552	2013
4,291,058,636	42,753,350,943	13,443,102,000	34,841,656,000	8,956,225,144	8,293,066,547	2014
6,620,726,619	13,912,907,430	11,638,708,000	20,864,892,000	4,166,100,050	6,520,377,330	2015
6,597,000,000	9,752,883,565	4,084,995,000	6,325,000,000	8,285,645,000	3,364,870,000	2016
6,009,020,000	47,451,841,795	6,707,465,000	64,025,000,000	5,876,466,000	10,050,154,000	2017
5,897,131,000	36,146,585,353	5,597,616,000	6,528,000,000	-5,616,243,000	8,153,154,000	2018
78,677,000	-5,121,655,000	-3,427,205,000	17,216,000	11,467,384,000	6,554,326,000	2019
2,095,830,000	-3,427,207,000	-3,399,277,000	5,526,426,000	24,775,180,000	35,456,553,000	2020
14,488,000	-5,038,769,658	-4,938,429	922,599,195	26,122,025,000	13,009,256,000	2021
14,488,000	-5,131,100,435	10,743,532	7,464,079,063	27,538,484,000	11,661,802,000	2022
-10,956,832	5,505,143,439	17,530,438	32,823,913,216	190,003,566,000	15,125,712,000	2023

Abstract:

The research aims to demonstrate the extent of the impact of applying Basel III standards in enhancing the ability of banks to withstand financial shocks and increase their flexibility in facing risks, which enhances the confidence of depositors and investors in dealing with banks and thus maximizes the volume of bank deposits. Therefore, the research included a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, including (Iraqi Commercial Bank, Iraqi National Bank, Iraqi Investment Bank, Iraqi Credit Bank, Gulf Commercial Bank, Middle East Commercial Bank). The impact of their commitment to applying the latest Basel standards currently in effect was measured on the growth in the volume of banking transactions, which appears in the form of an increase in the volume of bank deposits with them. Financial analysis models for data were adopted to measure the ratios of Basel III indicators and growth rates in the volume of bank deposits using the Excel program and then using the multiple regression model to analyze the impact relationship and test hypotheses using the statistical analysis program SPSS. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of an impact relationship for using Basel III standards in enhancing the growth of the volume of bank deposits. The most important thing recommended by the research is to work on achieving compatibility between applying the standards and achieving profitability, as exaggeration in commitment Capital adequacy standards are considered one of the determinants of banks' profitability. The research also recommended that banks adopt disclosure of their financial strength and regulatory immunity as a strategy to attract customers by introducing them to the bank's advantages.

Keywords (banking risks, banking supervision, Basel Agreement, bank deposits)



University of Karbala

College of administration and economics

Department of financial and banking sciences

**Contribution of applying Basel III standards to the development of
bank deposits**

**An analytical study of a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange
for the period 2004-2023**

**A research submitted to the Council of the College of Administration
and Economics - University of Karbala as part of the requirements
for obtaining a higher diploma in financial and banking sciences.**

By

Hawraa Hussein Qasim Al Shamri

Supervised by

Assistant Professor. **Ameer Ali Khaleel Al-Moussawi**

2024 A.D

1446 A.H